



الجلسة العامة ١١

الخميس، ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٠٠،
نيويورك

الرئيس: الأونرابل جوليان روبرت هنت (سانت لوسيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

خطاب السيد تاسوس بابدوبلوس، رئيس جمهورية قبرص

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية أولا

لخطاب من رئيس جمهورية قبرص.

اصطحب السيد تاسوس بابدوبلوس، رئيس

جمهورية قبرص إلى قاعة الجمعية العامة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يشرفني بالنيابة عن

الجمعية العامة أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد

تاسوس بابدوبلوس رئيس جمهورية قبرص وأن أدعوه

لمخاطبة الجمعية.

الرئيس بابدوبلوس (تكلم بالانكليزية): أود أن

أنقل إليكم، سيدي، أحر التهاني بمناسبة انتخابكم رئيسا

للجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين. نحن حقا

مسرورون جدا لرؤية وزير من دولة زميلة في الكمنولث

وأیضا دولة جزرية يترأس الدورة. وإنما على ثقة بأن

مهاراتكم الدبلوماسية وخبرتكم ومعرفتكم بالقضايا الحالية

ستوجه عملنا بروح ودية. وأود أيضا أن أعرب عن شكرنا

وتقديرنا لسلفكم، السيد جان كافان، على سجل رئاسته
المتناز.

بلدي يوشك هذا العام على تحقيق أكثر تطلعاته

طموحا ألا وهو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. فبعد التوقيع

على معاهدة الانضمام في شهر نيسان/أبريل، نتوقع أن

نصبح عضوا كامل العضوية في ١ أيار/مايو ٢٠٠٤، مع

تسعة بلدان أخرى وقعت على معاهدة الانضمام. ولكننا

مرتبطون بالفعل بعمل الاتحاد ونشارك في جميع اجتماعاته

وفي حياة الأسرة الأوروبية الجديدة المؤلفة من ٢٥ عضوا.

لذلك، تعتبر قبرص نفسها ممثلة ببيان الرئاسة الإيطالية للاتحاد

الأوروبي وتؤيد محتواه.

من سوء الطالع أن الدورة الحالية تعقد في مناخ

ثقيل مفعم بالمشاكل. فما زالت الهجمة المميتة على مقر

الأمم المتحدة في بغداد في الشهر الماضي وأيضا آخر هجمة

قبل يومين تملأنا بالمرارة والسخط. ونحن جميعا نتشاطر

الشعور بالظلم والإهانة للمجتمع الدولي. ومرة أخرى، أود

أن أعرب عن عميق تعازينا لأسر الضحايا وعن تعاطفنا مع

يتضمن هذا المحضر نص الخطاب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي

ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع

أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر

التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



اتفاقية أوتاوا. وتولي حكومة قبرص اهتماما كبيرا للجهد الدولي لمكافحة انتشار الألغام وتطهير حقول الألغام. ولهذا السبب قامت بالمبادرة لإزالة جميع حقول الألغام التي زرعتها الحرس الوطني لقبرص في المنطقة العازلة مباشرة بعد الغزو التركي لقبرص. وفي هذا الصدد، أود أن أعلن اليوم قرار حكومتي والتزامها الصارم: أولا، بأن تبدأ بصورة انفرادية خلال الشهرين القادمين، بالتعاون مع الأمم المتحدة وبدعم مالي من الاتحاد الأوروبي، في إزالة الألغام في المنطقة العازلة، وثانيا، أن تشرع بصورة انفرادية خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام في تدمير كمية مقدره من الألغام المضادة للأفراد المقدسة. هذه خطوة أولى فقط، لكنني أعتقد أنها خطوة كبيرة في تنفيذ التزاماتنا بموجب اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام (اتفاقية أوتاوا).

وهذا العام مرة أخرى، تظل الحالة في الشرق الأوسط مصدرا لقلق كبير للمنطقة ولخارجها. وتمثل خريطة طريق المجموعة الرباعية، مع الدعم الدولي الطاعني الذي تحظى به، فرصة تاريخية يجب ألا تفوت. وللأسف أن المجتمع الدولي في الأيام الأخيرة، حبس أنفاسه بينما ظل العنف الأعمى المتصاعد يعوق الجهود الرامية إلى استثمار هذه العملية والمحافظة عليها في مسار ثابت من شأنه أن يؤدي إلى التوصل إلى تسوية. وينبغي إظهار الإرادة السياسية من الجانبين على حد سواء، على جميع المستويات، وأن بمائلها عمل ماثب على أرض الواقع، في الاتجاه الصحيح.

أود أن أعتنم هذه الفرصة لكي أؤكد من جديد موقفنا الثابت من أجل التوصل إلى تسوية عادلة، وفقا للقانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة والاتفاقات التي توصل إليها الطرفان، بما ينهي الاحتلال ويحقق تطلعات الشعب الفلسطيني في إنشاء دولة مستقلة، جنبا إلى جنب مع إسرائيل، تعيش في سلام وأمن. وقبرص، بوصفها بلدا من

المصايين. وفي الوقت نفسه، نود أن ننقل رسالة بأن هذه الأعمال لن تردعنا عن السعي إلى المثل العليا للأمم المتحدة وانخراطها في العراق.

من بغداد إلى جاكرتا، ومن روسيا إلى الهند، ورجوعا إلى المهجمات البشعة في ١١ أيلول/سبتمبر قبل عامين، تواصل الأعمال الإرهابية في جميع أنحاء العالم تذكيرنا المؤلم بأن الإرهاب يتخطى الحدود ويهاجم القيم العالمية. ويجب على المجتمع الدولي حماية الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان والبشرية ذاتها بإصرار وتصميم. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن نتوخى الحذر ونكفل أن أعمالنا تتماشى تماما مع القيم العزيرة التي نود إعلاء شأنها. وحيث أن الخطر لا يزال يهددنا، فمن الأهمية بمكان تحقيق تعبئة عالمية أصيلة تحت رعاية الأمم المتحدة إذا أردنا أن يكتب النجاح لهذا المسعى. وقبرص تؤدي دورها على نحو كامل في هذا الجهد المتضام وهي من ضمن البلدان التي صدقت على جميع الاتفاقيات الـ ١٢ المتعلقة بالإرهاب. وإضافة إلى ذلك، صدقت قبرص أخيرا على اتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها لعام ١٩٩٤.

لقد أصبح منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وبحق، أولوية عليا في جدول أعمال العالم. فخطر حصول الجماعات الإرهابية على هذه الأسلحة يبرز بقدر أكبر خطورة وإلحاح القضايا الواجب التصدي لها. ولدى الأمم المتحدة في ذلك الصدد، دور جوهري حقا يتعين عليها أن تؤديه. إن المعاهدات المتعددة الأطراف المتعلقة بترع السلاح وعدم الانتشار والسعي إلى جعلها عالمية والامتثال لها فضلا عن آليات التحقيق وضوابط التصدير المنسقة دوليا، تمثل أدوات أساسية في جهودنا. وقد أعربنا مرارا وتكرارا عن التزامنا الأصيل بالمعايير الدولية في مجال نزع السلاح. ويسعدني أن أبلغ بأن قبرص صدقت في وقت سابق من هذا العام على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وعلى

فرض حالات أمر واقع جديدة من جيش الاحتلال، كما في حالة تقدم الجيش التركي في منطقة استروفيلا. لكننا بمساعدة المجتمع الدولي، ما زلنا مصممين على المشاركة في تنفيذ الاتفاقات الدولية وفي إعادة حقوق الإنسان إلى جميع القبارة.

ونظرا إلى التحديات الجديدة المطلوب من الأمم المتحدة مواجهتها، فإن قبرص تؤيد بقوة أهداف الأمين العام للأمم المتحدة، التي ترمي إلى تكييف الهياكل الداخلية للمنظمة وثقافتها مع التوقعات الجديدة. وبالتالي فإن قبرص ترحب بالعمل الذي أنجز بشأن تعزيز إدارة الأمم المتحدة - فضلا عن ترشيد ميزانيتها.

كما يعلق بلدي أهمية كبيرة على تحسين الهيكل الحكومي الدولي للأمم المتحدة وعملاتها وتنشيط الجمعية العامة بوصفهما عنصرين جوهريين من عناصر عملية الإصلاح، التي تهدف إلى تحقيق منظومة أقوى للأمم المتحدة تكون قادرة على السعي بفعالية وراء تحقيق الأولويات التي اعتمدت في إعلان الأمم المتحدة للألفية.

إننا نحتاج بالتأكيد إلى الفعالية ولكننا لا يمكن أن نفضلها من الشرعية. وفي قبرص نعلم، من تجربتنا الخاصة، أهمية الشرعية والحاجة إلى الفعالية. وما فتئت نواجه النتائج المفجعة للعدوان وما برحنا نكافح منذ أكثر من ٢٩ عاما من أجل تسوية المشكلة التي خلقها غزو تركيا للجزء الشمالي من بلدنا واحتلالها له.

وبالرغم من كل الجهود، فإن العناد التركي لم يكبح وتحديهم للعديد من قرارات الجمعية العامة وقرارات مجلس الأمن ما زال بلا هوادة. ولا يشكل ذلك الموقف سلوكا غير مقبول من المجتمع الدولي فحسب بل إنه أيضا موقف عفا عليه الزمن تماما ويستعصي على فهم أي إنسان منطقي. وبالإضافة إلى ذلك فإنه يتناقض مع إرادة ورغبة الأغلبية

بلدان المنطقة له علاقات وثيقة تقليديا مع الطرفين على حد سواء، تقف على استعداد للمساعدة بكل الوسائل الممكنة.

إن تحقيق رؤية الميثاق بظهور عالم عادل سلمي مزدهر ما زالت مرتبطة ارتباطا لا ينفصم بالالتزام بتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها في توافق تام مع طابعها العالمي المترابط الذي لا يتجزأ.

إن جمهورية قبرص، التي ما زالت تشهد انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان داخل أراضيها من قوات مسلحة أجنبية، تضع حقوق الإنسان في أعلى جدول أعمالها. وإذا تعمل قبرص عملا شاقا من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان لجميع مواطنيها في ظل الظروف الشاقة التي فرضها الغزو والاحتلال لجزء كبير من أراضيها، فإنها لا يغيب عنها أبدا البعد العالمي لحقوق الإنسان وتظل نشطة تراقب بحزم حماية حقوق الإنسان في جميع أرجاء العالم. وهي تؤكد من جديد تأييدها الكامل لجهود الأمين العام لإدماج حقوق الإنسان في مجمل نطاق أنشطة الأمم المتحدة وتكرار التزامها بالعمل عن كثب مع شركائها في الأمم المتحدة في اتجاه التنفيذ العالمي لحقوق الإنسان.

وما زلنا نسعى جاهدين في قبرص من أجل تحديد مصير جميع القبارة، اليونانيين والأتراك على حد سواء، المفقودين منذ الغزو التركي في عام ١٩٧٤. وهذه مسألة رئيسية ذات طابع إنساني محض، ونحن نسعى إلى الحصول على دعم المجتمع الدولي بأسره حتى يتسنى، في نهاية المطاف، إنهاء المحنة المستمرة لكثير من الأسر. ولكي يحصل هذا، سيكون تعاون جمهورية تركيا وإرادتها السياسية ضروريين بصورة قاطعة.

وبالإضافة إلى ذلك، ما زالت حقوق بعض الأشخاص المنعزلين في الجزء المحتل من قبرص، منتهكة. كما أن حقوق اللاجئين ما زالت تُنكر، بينما يواجه شعبنا

بناءة مع الأمين العام وأن يظهر الإرادة السياسية الضرورية التي تؤدي إلى تسوية.

ثمة حاجة ملحة إلى التوصل إلى تسوية في قبرص، تسوية قابلة للتطبيق ومجدية تشمل جميع القبارصة وتسمح لبلدنا بأن يشق طريقه ويحتل مكانه ويضطلع بدوره في إطار الأسرة الأوروبية. إن من شأن قيام دولة قبرصية موحدة في ظل مجموعة أوروبية موحدة أن يساعد بلدنا على الازدهار وعلى التقدم مع شركائه نحو مستقبل مفعم بالأمن والرخاء، بالتعاون الوثيق مع سائر أعضاء المجتمع الدولي وتعزيزا للقيم العالمية والسلام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية قبرص على البيان الذي أدلى به الآن.

اصطُحِب رئيس جمهورية قبرص، السيد تاسوس بابادوبولوس، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب فخامة رئيس الاتحاد الروسي، السيد فلاديمير بوتين
الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يليقه رئيس الاتحاد الروسي.

اصطُحِب رئيس الاتحاد الروسي، السيد فلاديمير بوتين، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أتشرف بأن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد فلاديمير بوتين، رئيس الاتحاد الروسي، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس بوتين (تكلم بالروسية): يسرني مجدداً أن أحاطب هذا المحفل التمثيلي. وأود بادئ ذي بدء أن أتمنى للدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة

الساحقة من القبارصة الأتراك أنفسهم الذين يطالبون بإصرار بإيجاد تسوية وبالمشاركة في انضمام قبرص إلى الاتحاد الأوروبي. وبالنسبة لنا، فإننا ما زلنا نفعل كل ما في وسعنا لإقناعهم، كما أننا نباشر سياسة طموحة من أجل الارتقاء بمستوى معيشتهم وتمكينهم من التمتع بالحقوق والمنافع التي يستحقونها بوصفهم قبارصة.

وفي قبرص، فإننا واجهنا المحنة سنوات عديدة ولكننا بقينا على قيد الحياة. وبالتالي، فإننا نعلم أننا يتعين علينا أن نثابر. وما زلنا نؤمن بالأمم المتحدة كما أننا ممتنون لها على اهتمامها ومشاركتها. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن خالص شكرنا للأمين العام على جهوده الدؤوبة في سياق مهمته للمساعي الحميدة في قبرص التي أوكلها إليه مجلس الأمن. كما أود أن أثني على عمل المستشار الخاص للأمين العام، السيد الفارو دي سوتو، وجميع أعضاء فريقه، وعلى عمل مساعده وعلى عمل بعثة الأمم المتحدة، فضلاً عن عمل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص وعلى عمل البلدان المساهمة بقوات. وأعتقد أن من المناسب أن أذكر هذا هنا في هذه المرحلة لأن عناد تركيا المستمر والقديم كما تعلمون جميعاً، أحبط قبل عدة أشهر ما كان من المحتمل المبادرة الأقوى من أي وقت مضى التي تقدمت بها الأمم المتحدة لإيجاد تسوية في قبرص.

إننا نتفهم وتنشاطر شعور جميع المعنيين بالمرارة وخيبة الأمل فيما يتعلق بهذا الإخفاق ولكن، كما قلت من قبل، ينبغي ألا نستسلم لليأس. فقد عولنا دوماً على دعم الأمم المتحدة ومشاركتها وسنستمر في ذلك. ونحن مستعدون دائماً، كلما يدعونا الأمين العام، للاشتراك في مفاوضات جادة على أساس خطته من أجل التوصل إلى تسوية في أقرب وقت ممكن، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ويجدون الأمل أن يدرك الجانب الآخر قريباً أنه يتعين عليه أن يعود إلى طاولة المفاوضات وأن يتعاون بصورة

إجراءاتنا المشتركة كافية في مواجهتها؟ إن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر بينت، للأسف، أن الأمر لم يكن كذلك.

لكن بصمات أولئك القتلة من مرتكبي الأعمال الإرهابية في موسكو ونيويورك، في الشيشان ومناطق روسيا الأخرى وفي مقر الأمم المتحدة في بغداد، إنما هي بصمات خبرناها منذ عهد طويل وعانينا منها الأمرين. إنها البصمات عينها في كل مكان. وإن سهولة التعرف على المحرضين على تلك الأعمال الإرهابية، سواء ما وقع منها في آب/أغسطس من هذا العام أو خلال السنوات المنصرمة، إنما ترهن على مدى تفشي هذا الخطر على نطاق العالم بأسره.

أجل، لقد بتنا الآن نستمع بعضنا إلى بعض. وبتنا ندرك أنه يتوجب على الأمم المتحدة أن تصبح، بل هي أصبحت بالفعل، قاعدة للتحالف العالمي المناهض للإرهاب. وهنا، أود أن أنوه على نحو خاص بالدور الذي تؤديه لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن. إن الإرهاب يمثل تحدياً لأمن كوكبنا ومستقبله الاقتصادي وهذا يحتم أن تتحول اللجنة إلى أداة عملية حقيقية لمكافحة خطر الإرهاب بصورة فعالة.

اسمحوا لي بأن أتوقف بصورة خاصة أمام الأنشطة الإنسانية التي تضطلع بها الأمم المتحدة. فهذا الميدان يستحوذ على حصة الأسد من حيث الجهود والوقت والموارد التي تبذلها الأمم المتحدة، ولو أنه قليلاً ما يحتل العناوين الأولى في وسائل الإعلام أو يدخل في إطار وعي مواطني دول الرخاء الاقتصادي. بيد أن وظيفة الأمم المتحدة هذه تظل، في جوهر الأمر، ذات أهمية أساسية لا غنى عنها. فالأمم المتحدة تساعد ملايين المحرومين من ضحايا الجوع والأمراض والصراعات في العالم على البقاء والتمسك بالرجاء. وهذا العمل يتسم بأهمية استثنائية، لأنه يكسب المنظمة بأسرها هبة سياسية وأخلاقية. ففي هذا الميدان بالذات تكمن على

النجاح في أعمالها الرامية إلى تنسيق الجهود التي تبذلها الشعوب والدول في سبيل تحقيق السلام والأمن والتقدم.

لقد سبقنا أسلافنا إلى رسم معالم هذه الأهداف في ميثاق الأمم المتحدة. لكنها، كما نرى، معالم ما زالت تنطوي على أهمية. فهذه الأهداف ما برحت تشكل أساساً راسخاً لأنشطة المنظمة في المدى الطويل. ومع أن هيكل المنظمة وولايتها تشكلا في ظل وضع دولي مختلف كل الاختلاف، فإن الزمن أثبت استمرارية جدواهما على جميع الصعد. إن صكوك الأمم المتحدة ليست اليوم مطلوبة فحسب، بل إن التجربة برهنت على أنها لا غنى عنها في القضايا الحاسمة.

ويدل على ذلك دلالة مباشرة الواقع التالي الشديد الأهمية: فبالرغم من الخلافات الحادة حول سبل حل الأزمة العراقية، ما هي المسألة تعود في نهاية المطاف إلى حظيرة الأمم المتحدة. وموقف روسيا في هذا الصدد ثابت وواضح: إن مشاركة الأمم المتحدة المباشرة في إعادة الاستقرار إلى العراق من شأنها وحدها أن تمنح شعب هذا البلد فرصة تقرير مستقبله بنفسه. إن مساعدة الأمم المتحدة الفعالة - وأشد، والعملية - في إعادة بناء العراق اقتصادياً ومدنياً من شأنها وحدها أن تتيح لهذا البلد أن يحتل من جديد مكانة جديدة في المجتمع الدولي.

إن من الجلي أن الأمم المتحدة وجدت نفسها في السنوات الأخيرة مضطرة بدرجة متزايدة إلى حل قضايا مختلفة اختلافاً كلياً عما سبقها والتصدي لأخطار جديدة لا تقل خطورة عن ذي قبل. وقد سبق لي قبل ثلاث سنوات أن أشرت في هذا المحفل بالذات، في إطار قمة الألفية، إلى أن العدو المشترك للأمم المتحدة يكمن في الإرهاب. هل أنصت أحد آنذاك، في العام ٢٠٠٠، لصوت روسيا؟ هل كان الجميع آنذاك يدركون جسامة هذا الخطر؟ وهل كانت

الصحية وجها حقيقيا من وجوه التضامن الدولي في مجال مكافحة انتشار الإيدز والسل والملاريا.

لا شك أن الأمم المتحدة، شأنها في ذلك شأن أي منظومة، تحتاج إلى تحسينات. بيد أن مشاكل الأمم المتحدة لم تكن في يوم من الأيام مقصورة على المنظمة في حد ذاتها بقدر ما كانت، ولا تزال، نتيجة بل انعكاسا للتناقضات الحاصلة داخل نظام العلاقات الدولية نفسه، ولا سيما القانون الدولي. فكثيرا ما تُعوز السياسيين، وفي جملتهم ممثلوهم في الأمم المتحدة ومجلس أمنها، أدوات عمل قانونية كافية وفعالة تتيح التغلب بكفاءة على الأزمات الدولية والإقليمية التي تنشأ. وبهذا المعنى، يجب بالطبع أن يكون القانون الدولي مادة حية متحركة تعبر عن وقائع العالم المعاصر. وأعتقد أيضا أن العديد من العمليات التي تجري داخل الأمم المتحدة تدل كذلك على التغيرات المستمرة التي تحدث في العالم. وهذه التغيرات تلمي منطق تطور المنظمة نفسها.

إن أعضاء المنظمة يعرفون جيدا أن جميع إنجازات الأمم المتحدة لنجاحات لنا جميعا من حيث المبدأ، وأن جميع أوجه فشلها انعكاسات لأخطاء مشتركة في الحسابات. لكن هذه المعرفة تُلزمنا بأشياء كثيرة، أولها الحرص التام عند التدخل في نسيج عمل المنظمة وآلياته. ومن الواضح أنه يجب ألا يكون وراء كل من هذه القرارات مجرد بلاغة سياسية عامة أو كلام عما يسمى بالسياسة "العادلة".

إنني مقتنع بأن أي محاولة لتحديث آليات الأمم المتحدة يجب أن يسبقها تحليل شديد العمق وحساب بالغ الدقة. وهذا يتصل بالدرجة الأولى بالآليات الرئيسية المتعلقة بالقانون الدولي فيها. فالحفاظ على ضمانات فعاليتها يمثل الإمكانية الوحيدة لتجنب الفراغ القانوني. وما دامت المعايير

أوضح نحو العلاقة بين المغزى السياسي والمغزى الأخلاقي للعمل الدولي.

وأود أن أعتنم هذه المناسبة اليوم لأشكر جميع موظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، ناهيك عن جموع المتطوعين الذين يشاركون في هذا العمل النبيل. وروسيا، إذ تدرك قيمة الرسالة الإنسانية التي تؤديها الأمم المتحدة، إنما تعتبرها مهمة سياسية فائقة الأهمية. ونحن من جانبنا نسهم منذ زمن في هذا المضمار وسوف نعمل على زيادة مساهمتنا هذه. فقد شطبت روسيا قبل ثلاثة أعوام ديون بلدان نامية. بما يصل مجموعها إلى ٢٧,٢ بليون دولار، وهي توفر حاليا لهذه البلدان تعريفات جمركية تفضيلية.

وقد تسنى لروسيا للمرة الأولى منذ سنوات، في ضوء اطراد النمو الاقتصادي في بلدنا، أن تغدو إحدى الجهات المانحة لبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة. إننا ندرك من تجربتنا التاريخية هول الجوع. لقد خبرناه من خلال الحالة التي آل إليها بلدنا بعد الحرب الأهلية وإبان حملة التجميع القسري للمزارع في عشرينات القرن الماضي وثلاثيناته. حين سقط ضحية المجاعة ملايين البشر في منطقتي الفولغا وشمال القوقاز ومناطق أخرى من البلد. ولم تسلم شعوب أوكرانيا من هذه المجاعة التي باتت إحدى مآسيها القومية. من هنا، نعتبر أن تعزيز مشاركتنا في برامج المعونة الغذائية يشكل واجبا أدبيا وأخلاقيا.

إن روسيا تعتزم أيضا العمل بنشاط على حل المشاكل البيئية المعقدة. وسوف يشكل المؤتمر العالمي المعني بالتغير المناخي الذي سيستهل أعماله الأسبوع المقبل في العاصمة الروسية موسكو مرحلة هامة في هذا المجال. ونعتبر كذلك من الضروري إنشاء نظام عالمي لرصد الأوبئة الخطيرة والسيطرة عليها. كما نعتبر الصندوق العالمي للريعية

وفي هذا الصدد، أرى من المفيد تفعيل العمل في إطار الأمم المتحدة مع الهياكل الإقليمية والدولية. فهذا السبيل يفضي مباشرة إلى الرخاء الاقتصادي لشتى المناطق في العالم، وبالتالي إلى لجم الأخطار المحتملة، وإلى دعم التوازن الاستراتيجي العام في العالم.

إننا نرحب بظهور مراكز إقليمية للتنسيق والتعاون في أوروبا الموحدة. ونؤيد توطيد عمليات التكامل في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. كما نساند بالطبع نمو هيبية وفعالية عمل رابطة الدول المستقلة، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة شنغهاي للتعاون.

إن روسيا ليست وحدها مهتمة بأشكال التكامل الإقليمي الجديدة. فشركاؤنا في رابطة الدول المستقلة يبينون أيضا اهتمامهم بالسعي عمليا نحو ذلك، وهو ما أكدده أيضا للمناسبة مؤتمر القمة الذي عقدته هذه المنظمة في الآونة الأخيرة. ونحن نعتبر دون شك من مصلحتنا تطوير التعاون في شتى المجالات مع الاتحاد الأوروبي، كما نسعى إلى تنمية أشكال جديدة من التعاون في مسائل الأمن مع حلف شمال الأطلسي (الناتو).

لا يجوز لنا أن نلجأ في مواجهة الأخطار التي تهدد الحضارة إلا إلى أساليب الرد الجماعية التي لا تثير شرعيتها أدنى ريب. وهنا يلزم النظر بشكل منهجي في اتخاذ تدابير سياسية، بل وعسكرية إذا لزم الأمر. لكنها ينبغي أن تكون تدابير منسقة ورشيدة وكافية.

لقد بقي على جدول أعمال الأمم المتحدة موضوع تحسين آليات صنع السلام فيها. فالأمم المتحدة يجب أن تكون قادرة ميدانيا وبصورة أكثر فعالية على نشر عمليات حفظ السلام، بل والدفع القسري، حيثما لزم الأمر، إلى حظيرة السلام. بيد أن ذلك كله ينبغي أن يجري بالاتفاق التام مع أحكام الميثاق. ويجدر لي أن أشير إلى أن روسيا التي

القانونية سارية ونافذة كان لزاما علينا التقييد بها. ويتعين علينا توفير ضمانات مستمرة لأمن الدول والعالم بأسره.

أخيرا، علينا أن نحلل وندرك ما هيبية الهياكل والآليات التي لها أثر وجدوى في الأمم المتحدة، وتلك التي أدت قسطها وعادت غير مطلوبة، كما أن علينا أن نذكر أن لدى الأمم المتحدة إمكانات متوطنة عديدة ما زلنا بحاجة إلى استغلالها. وعلينا كذلك أن نتعلم كيفية الاستفادة من مواردها العديدة.

وأود أن أتوقف هنا بوجه خاص أمام مسألة زيادة كفاءة عمل مجلس الأمن. إنني على اقتناع بأن عمق الخلافات القائمة حتى الآن وقدرة هذا الجهاز على العمل بمليان علينا ضرورة معالجة هذه المسألة على مراحل وبقدر شديد من الحرص.

إننا نعتبر أن التوجه الرئيسي في المرحلة الحاضرة يظل متمثلا في الاتفاق على أوسع نطاق ممكن على جميع الجوانب المتعلقة بتوسيع هذا الجهاز، وكذلك في الدعم الأكيد لمركزه الحالي الرفيع وشرعية الإجراءات المنسقة. فمجلس الأمن، كما يذكر الميثاق، "يعمل باسم الأمم المتحدة" وهنا بالذات، في مجلس الأمن، تعمل آلية محددة لتنسيق الإرادة السياسية، وهي آلية تعمل على حماية المصالح الوطنية لشتى الدول، وبالتالي مصالح المجتمع الدولي بأسره.

إننا نسمع بالفعل في كثير من الأحيان أن المسؤولية عن مصير السلام تقع على عاتق البلدان المتقدمة النمو. لكن هذا النوع من القيادة تترتب عليه التزامات جمة، أهمها مراعاة مصالح المجتمع الدولي بأسره. فمركز الدولة العظمى يحتم عليها أن تكون إلى جانب المجتمع الدولي. والمركز الحقيقي للدولة القوية ذات النفوذ يستلزم منها أن تنظر إلى مشاكل الشعوب الصغيرة والبلدان الضعيفة اقتصاديا، وأن تحلها.

سبيل بناء عالم أكثر أمنا وعدالة ورخاء. إنه واجبنا حيال الأجيال المقبلة. وفي تلك المهمة الجليلة لدينا خير معين في أدوات أثبت الزمن فعاليتها، من قبيل الأنشطة التي تضطلع بها منظمة الأمم المتحدة، هذه المنظمة التي دأبت منذ نصف قرن من الزمن على اتخاذ أهم القرارات لمصلحة العالم أجمع.

أكرر مرة أخرى أن روسيا على يقين من أنه لا بد للأمم المتحدة أن تحتفظ بدورها المركزي في الشؤون العالمية، وهو أمر تتجلى أهميته وضرورته الملحة في تسوية حالات الصراع. هذا هو خيارنا وذاك هو موقفنا المبدئي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الاتحاد الروسي على البيان الذي أدلى به الآن.

اصطُحِبَ رئيس الاتحاد الروسي، السيد فلاديمير بوتين، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب فخامة السيد نيكستور كارلوس كيرشنير، رئيس جمهورية الأرجنتين

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية الأرجنتين.

اصطُحِبَ السيد نيكستور كارلوس كيرشنير، رئيس جمهورية الأرجنتين، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد نيكستور كارلوس كيرشنير، رئيس جمهورية الأرجنتين وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس كيرشنير (تكلم بالاسبانية): في البداية، اسمحوا لي أن أهنيكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لترؤس هذه الدورة للجمعية. وأود أن أهنيء الرئيس السابق،

دأبت على تأييد مهمة صنع السلام التي تضطلع بها المنظمة، مستعدة لتفعيل مشاركتها سواء في العمليات التي تجري تحت رعاية الأمم المتحدة، أو في عمليات التحالف التي تجري بإذن من مجلس الأمن.

إن انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها ما زالت تشكل تحديا خطيرا لمجتمعنا المعاصر. وأخطر ما فيها احتمال وقوعها في أيدي إرهابية. إن سبل القضاء على هذه الأخطار معروفة، وهي تكمن في المضي في تعميم الأنظمة النافذة لمنع الانتشار، وتعزيز آليات التحقق الدولية، واستحداث تكنولوجيات مأمونة في الإنتاج النووي والطاقة. ويتلخص الأمر عموما في تخلي الدول عن الفوائض من الترسانات والبرامج العسكرية التي من شأنها أن تقوض التوازن السياسي والعسكري وأن تستفز سباق التسلح.

إن روسيا تعتبر من الأهمية بمكان السعي إلى تجنب عسكرة الفضاء الخارجي. إننا ننادي بوضع اتفاقية شاملة بشأن هذه المسألة وندعو البلدان ذات الإمكانيات الفضائية إلى الانضمام إلى مبادرتنا. إن مبادرة روسيا المتعلقة ببناء نظام عالمي تحت رعاية الأمم المتحدة لمواجهة الأخطار الجديدة تحظى بتأييد الجمعية العامة للأمم المتحدة. وإننا نقترح أن يصار خلال هذه الدورة إلى اتخاذ قرار جديد يحدد الخطوات التي يلزم اتباعها في المستقبل لبلوغ تلك الغاية.

في الختام أود التذكير بأن صلابة هيكل الأمم المتحدة كانت الأساس في تحمل كل الهزات التي حدثت خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وهي لم تكن قليلة. وقد ساعدتها هذه الصلابة في تجاوز أخطار المحاربة العالمية. وأهم من ذلك أنها ساعدت في نشر قيم حقوق الإنسان، وفي تثبيت مبادئ الاحترام المتبادل وحسن الجوار بين الدول. إن أهم درس لقتننا إياه مدرسة الأمم المتحدة يكمن في أنه لا يوجد اليوم لدى البشرية بديل من العمل الجماعي في

يتطلب استراتيجية ذات شقين: أولاً، الانفتاح الفكري ضروري لإدراك النطاق الكامل للواقع الجديد بموضوعية. ثانياً، علينا إعادة النظر في الأدوات والقواعد بما يتيح لنا التعامل مع هذا الواقع الجديد تماماً مثلما تم التعامل معها أثناء حقبة سياسات القطبية الثنائية، بغية إنقاذ العالم من الدمار. إن التعددية والأمن عنصران لا يمكن فصلهما، لكنهما ليسا العنصرين الوحيدين في المعادلة الجديدة هذه.

العالم يتغير في ظل العولمة التي تخلق الفرص والمخاطر التي لم يسبق لها مثيل. والخطر الأكبر هو اتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء. وتقسيم العالم إلى بلدان مهمة وبلدان هامشية ليس عملية أكاديمية أو مسألة أيديولوجية فحسب. بل على النقيض من ذلك، تبرز هذه التعريفات حقيقة قائمة بالنسبة للفقير والاستبعاد الاجتماعي بطريقة لم يسبق لها مثيل. ويجب أن تكون أولويتنا ضمان أن تصب العولمة في مصلحة الجميع، لا بمصلحة البعض فحسب. فالنهوض بالتنمية في البلدان الهامشية لم يعد قضية ضمير اجتماعي فحسب بالنسبة للدول المهمة. بل مسألة تؤثر على وضعها وأمنها. فالجوع والأمية والاستبعاد والجهل هي بعض العناصر الأولية التي تغذي انتشار الإرهاب الدولي أو تؤدي إلى تدفق الهجرة الوطنية الجماعية، التي تترتب عليها عواقب ثقافية واجتماعية واقتصادية. فهي أيضاً ستهدد لا محالة أمن البلدان المهمة.

إن التكامل الاقتصادي والتعددية السياسية يمثلان مفتاح المستقبل الذي يصبح فيه العالم أكثر أمناً. وينبغي أن نبنى مؤسسات عالمية وشركات فعالة في إطار تجارة عادلة مفتوحة وأن نزيد من الدعم المقدم لتنمية أولئك الذين هم في أمس الحاجة إليه. وإذا أردنا النهوض بالأمن الجماعي بطريقة ذكية، فعلى تفهم حقيقة أن الأمن ليس مسألة عسكرية فحسب؛ فهو يعتمد كذلك على عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية. وهذه هي التحديات الرئيسية على

السيد جان كافان، على عمله على رأس هذه الجمعية في دورتها السابقة.

وباسم حكومتي أود أيضاً أن أؤكد من جديد تقديرنا لجهود الأمين العام، السيد كوفي عنان، للنهوض بالسلام والتعددية، وأن أعرب عن تضامننا في أعقاب الهجمة الإجرامية التي أودت بأرواح عدد من موظفي هذه المنظمة.

لقد أتينا من جنوب العالم إلى الجمعية العامة يجدونا إيمان عميق بأن إعادة تنشيط محفل التمثيل العالمي هذا أمر ضروري كي يصبح القانون الدولي مرة ثانية الأداة الرشيدة التي تمكننا من حل الصراعات ومواجهة التهديدات. إن استعادة الجمعية العامة للدور السياسي الكبير الذي اضطلعت به في أوائل أيام الأمم المتحدة تمثل عاملاً حاسماً في تعزيز الأمن لجميع مواطني العالم.

والواقع أن التعددية كانت حجر أساس هذه المنظمة. لكن مما لا شك فيه أن الحرب الباردة والقطبية الثنائية اللتين ميزتا العالم بعد مؤتمر يالطه وحتى انهيار جدار برلين بلورتا الأدوات والتشريعات التي اعتمدت في ذلك الإطار.

إن أي نظرة موضوعية على الحالة العالمية إلى ما هو أبعد من التحيزات الخاصة من قبل أعضاء فرادى في الجمعية ستكشف عن علامة بارزة في عالم اليوم: التفوق التكنولوجي والعسكري والاقتصادي لبلد واحد على البلدان كافة. وعليه فإننا نرى من الضروري أن نعيد التأكيد على عزمنا دعم المقاصد والمبادئ التي تشكل أساس الأمم المتحدة، حتى تشارك المنظمة بنشاط في النهوض بالسلام وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبشرية.

لكن يتعين علينا، وحدير بي أن أكرر، ألا نقصر التزامنا بالتعددية على الأقوال فقط. فالنهوض بالتعددية

إلى أسواق البلدان المتقدمة ذات القدرة الشرائية العالية. وحقيقة الأمر أن إعانات مالية للتصدير والإنتاج ما زالت مستمرة في التجارة الدولية في مجال المنتجات الغذائية - وهي أهم الصادرات الرئيسية للأرجنتين - وكذلك فرض تعريفات وتدابير صحية وقيود تجارية لا مبرر لها تضر بمعدلات التبادل التجاري في السلع الأساسية وتعيق بصورة خطيرة وصول المنتجات الجاهزة إلى الأسواق.

إن فشل مفاوضات منظمة التجارة العالمية في كانكون ينبغي أن يكون بمثابة إنذار في هذا الصدد ويجب معالجته بتثبيت الصلة المطلوبة جدا بين توفير الفرص للأعمال التجارية الدولية ونمو البلدان المدينة وقدرتها على سداد الدين. ومن المفارقات الطريفة وحتى المضحكة أن يكون مطلوباً منا أن نسدّد ديوننا في الوقت الذي نمنع فيه من الاتجار وبيع منتجاتنا.

ومن ناحية أخرى لئن كان صحيحاً أن أهداف المؤسسات المتعددة الأطراف، مثل صندوق النقد الدولي، تشمل تقصير أمد وتقليل درجة الخلل في موازين المدفوعات للبلدان الأعضاء وغرس الثقة فيها عن طريق إتاحة الفرص لها للتصحيح دون اتخاذ التدابير التي تلحق الضرر بالرفاه الوطني أو الدولي، إلا أن من الضروري أيضاً إعادة النظر في هيكلية هذه المؤسسات المتعددة الأطراف. التصميم الجديد لهيكلية وكالات الإقراض المتعددة الأطراف ينبغي أن يشتمل على استبدال النماذج، بحيث يقاس نجاح أو فشل السياسات الاقتصادية على أساس النجاح أو الفشل في السعي إلى التنمية، والتوزيع العادل، ومناهضة الفقر والمحافظة على مستويات كافية للعمالة.

إن هذه الألفية الجديدة ينبغي أن تزيل نماذج التكيف التي يعتمد فيها رخاء البعض على فقر الآخرين. وبداية القرن الحادي والعشرين ينبغي أن تعني نهاية عهد وبداية تعاون جديد بين الدائنين والمدنيين.

جدول الأعمال الدولي الراهن التي يتعين على الجهات الرئيسية الفاعلة مواجهتها.

وفي هذا الإطار تتأثر العلاقات بين بلدان مثل بلادنا وبلدان أخرى في المجتمع الدولي بعبء ديون ضخمة كاسحة ندين بها للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف ودائنين خاصين. إننا نتحمل نصيبنا من المسؤولية بسبب تبني سياسات أدت إلى هذه المديونية. ولكننا نطالب أيضاً المؤسسات المالية الدولية - التي ساهمت في تعاظم ذلك الدين عن طريق إملاء شروطها وشجعت عليه وروجت له - بأن تتحمل نصيبها من المسؤولية. فمن البديهي أنه عندما ينمو الدين بهذا المقدار، فإن المدين لا يتحمل وحده المسؤولية وإنما الدائن أيضاً. وعليه فمن الضروري الاعتراف بحقيقة أساسية يمكن التحقق منها وأكثر من ذلك فهي حقيقة واضحة تتمثل في أن سداد هذا الدين ينطوي على مشاق كبيرة.

وبدون مساعدة دولية محددة تتيح للبلدان المدينة أن تستعيد قوة اقتصادها، وبالتالي قدرتها على سداد الديون، وبدون اتخاذ تدابير لتعزيز نموها وتنميتها المستدامة عن طريق اتخاذ خطوات ملموسة للنهوض بالوصول لأسواقها ونمو صادراتها، فإن سداد الدين يظل حلماً كاذباً. إن النهوض بصادرات المنتجات الجاهزة القائمة على الموارد الطبيعية المتوفرة في البلدان المدينة، يمكن أن يضع الأسس لتنمية مستدامة، وبدون ذلك لا بد للدائنين أن يتحملوا خسائرهم دون أي خيارات واقعية أخرى.

ومن غير المعروف أن يكون أحد قد نجح في استعادة أمواله من الموتى. ولبلوغ هدف بث روح الحياة في بلد ما وتمكينه من دفع ديونه، هناك حاجة كبيرة لتعزيز المفاوضات المتعددة الأطراف من أجل الحد من حواجز التعرف الجمركية وغير الجمركية التي تعيق وصول صادراتنا

منسجمة مع معاهدة أنتاركتيكا وبروتوكول مدريد لعام ١٩٩١ التابع لها بشأن حماية البيئة. وستتخذ الخطوات اللازمة في المحافل ذات الصلة بغية تعيين السلطة المنبثقة عن معاهدة أنتاركتيكا وتشغيل أمانتها العامة في مقرها المقرر في بوينس آيرس.

ونعرب عن تأييدنا ورغبتنا في سلام مستقر ودائم في الشرق الأوسط، قائم على حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير مصيره وفي دولته المستقلة القادرة على البقاء والنماء، وفي الوقت نفسه نعترف بحق إسرائيل بأن تعيش في سلام مع جيرانها في حدود آمنة معترف بها دولياً.

لقد تكلمنا عن التقدم والأمن الجماعي على أنهما من التحديات التي يواجهها عالم اليوم. وأبرزنا العلاقة الوثيقة بين المشاكل الاقتصادية والأمن. وندين بشدة الأعمال الإرهابية كافة. إننا نعرف عن قرب ما نتحدث عنه. ففي عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٤ أصبنا مباشرة بريحنا التوأمين. وقد سقط ١٠٠ شخص من مواطنينا ضحية للهجومين على السفارة الإسرائيلية ومركز اميا للجلالية اليهودية. لذلك نملك الدليل على وجوب مكافحة الأخطار الجديدة المتمثلة بالإرهاب الدولي.

إن خطر هذه الآفة على جميع بلدان المجتمع الدولي يمكن الحد منه فقط عن طريق العمل الذكي والحديث والمتعدد الأطراف والمتواصل. ومكافحة الإرهاب تحتاج إلى منطق جديد. فنحن في مواجهة منطق لعدو يريد إثارة ردود فعل تتناسب مع أفعاله. إن النتيجة الأسوأ هي الأفضل بالنسبة لتوقعاته، وهذا المنطق مسؤول جزئياً عن الطبيعة المثيرة، السينمائية تقريبا، تلك العمليات الإرهابية. إن الردود المشروعة وتأييد الرأي العام العالمي شروط أساسية لمواجهة هذه الأشكال الجديدة من العنف.

خلاصة القول، ينبغي أن نأخذ علماً بالعلاقة الوثيقة بين الأمن والتعددية والاقتصاد.

إن حماية حقوق الإنسان تحتل حيزاً رئيسياً في برنامج العمل الجديد للجمهورية الأرجنتينية. ولأننا أبناء الأممات والجدات من ميدان مايو، فإننا نصر دائماً على دعم وتعزيز نظام حماية حقوق الإنسان، وعلى محاكمة ومعاقبة منتهكيها. ونحن ننطلق في ذلك من وجهة النظر الجامعة القائلة إن احترام الناس وكرامتهم صادر عن مبادئ سبقت تطوير القوانين وتمتد جذورها إلى بدايات التاريخ الإنساني. إن احترام التنوع وتعدد الثقافات، والمناهضة الدؤوبة لظاهرة الإفلات من العقاب، أصبحت من المبادئ التي لا يمكن التخلي عنها في بلدنا بعد مآسي العقود الماضية.

إننا نؤيد بقوة تسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية، وخاصة فيما يتعلق بمسألة قريبة من مشاعرنا ومصالحنا كالنزاع على سيادتنا على جزر مالفيناس، وجورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد عليموف (طاجيكستان).

لقد اعترفت الأمم المتحدة بأن هذه حالة استعمارية حافظت المملكة المتحدة على بقائها، وبأنها ينبغي أن تسوى عن طريق المفاوضات الثنائية بين جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة. إننا نقدر دور لجنة الأمم المتحدة المعنية بإنهاء الاستعمار، ونؤكد رغبتنا الأكيدة في التفاوض لإيجاد حل نهائي ودائم لهذا النزاع، وهذا هدف ثابت للجمهورية الأرجنتينية. ونحث المملكة المتحدة على أن توافق على استئناف المفاوضات الثنائية لحل هذه المسألة الهامة.

وفيما يتعلق بالمناطق الجنوبية، نتعهد بحماية مصالح المجتمع الدولي في أنتاركتيكا، بضمان أن تكون أنشطتنا هناك

اصطُحِب داتو سيرى مهاتير محمد، رئيس وزراء ماليزيا، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): يسعدني سعادة عظيمة أن أرحب بدولة داتو سيرى مهاتير محمد، رئيس وزراء ماليزيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد مهاتير (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): سيدي، بصفتي رئيس وزراء ماليزيا، ورئيس حركة عدم الانحياز، أود أن أقدم لرئيس الجمعية العامة خالص التهاني على انتخابه رئيسا لها في دورتها الثامنة والخمسين. إنني واثق بأنه بحكمته وخبرته ومهاراته الدبلوماسية، سيكون قادرا على قيادة هذه الدورة إلى نتيجة ناجحة. وأود أن أؤكد له أنه سيلقى كل تعاون من وفد ماليزيا، وأعتقد جازما أن أعضاء حركة عدم الانحياز كذلك سيقدمون له كل التأييد والتعاون.

أود أيضا أن أثني على سلفه، سعادة السيد يان كافان، لتفانيه وفعاليته لإدارته لأعمال الدورة السابعة والخمسين. وأود كذلك، أن أشيد بالأمين العام على جهوده ومثابرتة، وأحيي الرجال والنساء الذين كرسوا حياتهم لخدمة الأمم المتحدة وضحووا بأرواحهم من أجلها.

ما فتئت الجمعية العامة تعتبر محفلا لدول العالم، الكبيرة منها والصغيرة، لكي تُسمع آراءها وتظلماتها بحرية، كأصحاب مصلحة في إدارة شؤون المجتمع الدولي. وللأسف، تخضع الجمعية العامة لسلطة مجلس الأمن، الذي يخضع بدوره، لسلطة أي واحدة من الدول الخمس المنتصرة في حرب مضى على نهايتها أكثر من نصف قرن. إنه ليس محفلا ديمقراطيا ولكنه أقصى ما تملكه الحضارة العظيمة لآخر القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين - الحضارة التي يفترض بأن تدعم الحرية.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

إن هذا المنظور يعطي مسألة الإرهاب الدولي بعدا يتعدى الردود الأحادية أو الحلول العسكرية. العكس هو الصحيح، فمجرد الرد بالقوة العسكرية، مهما كانت عظيمة تلك القوة، أو بدت كذلك، فهي تنتهي، في حالات عديدة، إلى إظهار مرتكبي العمليات الإرهابية كضحايا. وهكذا تصل الأمور إلى دائرة مغلقة وفقا للمنطق المنحرف الذي أشرنا إليه.

وكما نرى، نظرا لتعقيدات الحالة، لم يعد مفيدا اللجوء إلى التحالفات القديمة، وأنماط تفكير عفا عليها الزمن وهياكل مضى عهدا. إن التحديات الجديدة تتطلب حولا مختلفة وخلاقة، لكي لا نتخلف وراء المتغيرات العالمية في التكنولوجيا، والاقتصاد، وفي الميادين الاجتماعية وبدون شك، حتى الثقافية.

فلنقبل التحدي بأن نغير أسلوب تفكيرنا من أجل عالم جديد. ومن واجبنا أن نجتمع الأفكار المختلفة، ونبتدع الوسائل العملية لترجمة تلك الأفكار إلى أفعال لخدمة الشعوب التي تمثلها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الجمهورية الأرجنتينية على الكلمة التي أدلى بها من فوره.

اصطُحِب السيد نيستور كارلوس كيرشنيير، رئيس الجمهورية الأرجنتينية إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب داتو سيرى مهاتير محمد، رئيس وزراء ماليزيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمتع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يلقيه رئيس وزراء ماليزيا.

على حماية الضعفاء والفقراء. فهذه الأمم المتحدة يجري تجاهلها، ودفعها إلى الهامش، وهي تعطي إيماءات واهنة وتكافح كي تبرهن على أهميتها. وقد اقتطعت محافلها وأعيد تكوينها من جديد، لكي تستطيع الأداء كما يخلو محرك الدمى. إن البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، تحولت الآن إلى أدوات هيمنة لإفقار الفقراء وإغناء الأغنياء. وليس عجيبا اليوم أن نرى الهوة بين الأغنياء والفقراء قد اتسعت على نحو لم يسبق له مثيل.

وبما أن الأمم المتحدة أصبحت عاجزة، وتحولت وكالاتها إلى هيئات وطنية تابعة للأقوياء، أصبحت الدول الصغيرة عارية وعائرة. فحتى عندما نكون أبرياء تماما، لا شيء يحول دون كيب الاتهامات لنا.

إننا في حاجة ماسة إلى إعادة الاستقامة والمصادقية إلى الأمم المتحدة. ولحسن الحظ أن خرق قواعد السلوك الدولي تم على أيدي بلدان اشتهرت بتسامحها مع حرية الكلمة وحقوق الآخرين. وعندما يكون الانتقاد محظورا، يزداد التعسف إلى أن يفوق الاحتمال، وعندما يحدث التمرد بكل التدمير الذي يرافقه. وهذا ما حدث مع صدام حسين على المستوى الوطني. وهذا ما يمكن أن يحدث على المستوى الدولي. إن حرية الكلمة توفر صمام الأمان، وانعدامه سيؤدي بالضرورة إلى الانفجار.

منذ الأزمة المالية في آسيا في عام ١٩٩٧، لم تتمكن ماليزيا من النهوض منها تماما. وقد أعقب تلك الأزمة انهيار شركات الإنترنت، "دوت كوم"، وعمليات الاحتيال الهائلة التي قامت بها شركات الأغنياء الكبرى المتعددة الجنسيات. ثم جاء هجوم الإرهابيين في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، الذي نتجت عنه تشديدات أمنية على الصعيد العالمي، وغزو أفغانستان والعراق. إن العالم يعيش الآن في

ومع ذلك لدينا، نحن الدول الصغيرة، الكثير مما يجعلنا شاكرين. فبعد أن كنا مستعمرات للأوروبيين، أصبحنا مستقلين ومُنحنا عضوية في الأمم المتحدة، ونملك حق الكلام، ولكن مع مراعاة الانضباط الملازم والذوق، في هذه الجمعية العامة. ونحن نعتقد، كدول مستقلة، بأننا نملك الحق في إدارة شؤوننا الداخلية بأنفسنا بدون تدخل خارجي.

ونعترف بوجود سوء إدارة في بعض بلداننا من قبل بعض حكوماتنا، ولكن ينبغي على منتقدينا أن يتذكروا أنهم أيضا أساءوا استعمال سلطة حكوماتهم، عندما سيطروا على أراض تابعة للسكان الأصليين الذين أبادوهم، مدعين بأن ذلك كان "قدرهم الجلي"، و "عبء الرجل الأبيض"، في جلب الحضارة بإقامة بلادهم في تلك الأراضي، وحصر السكان الأصليين في مراكز احتفاظ جرداء، وبدون أن يكون لهم دور في حكومة الدولة الجديدة. وما فعلوه بالسكان الأصليين لم يكن غريبا، ففي بلادهم هم، قاموا بالمجازر ضد اليهود، وأقاموا محاكم التفتيش، والمحاكمات الصورية، والتعذيب والقتل حرقا بالشد إلى الأوتاد.

كلنا نحمل تبعة التاريخ، وكنا نود أن تبقى في الوراثة، لو لم تكن للتاريخ عادة خبيثة تجعله يعيد نفسه. فالיום، نشاهد من جديد عودة الاستعمار الأوروبي. وقد ظننا في البداية أن الاستعمار سيكون تقديريا. فبمجرد الخنق الاقتصادي والإهناك المالي، لا تجد البلدان المستقلة حديثا مناصا من الركوع، متوسلة أن يُعاد استعمارها بأشكال أخرى. ولكن ما نواجهه اليوم على أرض الواقع هو الاحتلال المادي المباشر بواسطة القوات العسكرية الأجنبية. ويجري تعيين الدمى من أنظمة الحكم، التي ترقص كالدمى.

وهذه المؤسسة، الأمم المتحدة، التي علقنا عليها آمالا كبارا، وبالرغم من الضمانات التي كان يفترض أن يقدمها الخمسة الكبار، نراها تنهار على أقدام من طين، غير قادرة

بمجلس الأمن إلى صوتين لدولتين تملكان حق النقض، مدعومين بثلاثة أصوات لأعضاء آخرين في مجلس الأمن، لمنع اعتماد قرار للأمم المتحدة. وحتى هذا النظام المعدل ينبغي أن يلغى تدريجياً لصالح اعتماد القرارات بالأغلبية في مجلس الأمن.

والوكالات الهامة الأخرى التابعة للأمم المتحدة يجب أيضاً تحريرها من هيمنة الدولة الواحدة. وينبغي تحويلها تدريجياً إلى هيئات ديمقراطية.

إن نظام السوق الحر ينبغي أن نعترف به كما هو فعلاً - غاية الربح هي الأساس. إنه ليس قوة سياسية لانضباط الحكومات. وللحصول على حق الاستفادة من التجارة العالمية ينبغي أن تفرض الأمم المتحدة ضريبة، وأن تستخدم العوائد بواسطة الأمم المتحدة في بناء البنى التحتية الضرورية في البلدان الفقيرة في العالم. إن مهمة تحديد أسعار تبادل العملات ينبغي أن تكون من صلاحية هيئة دولية قائمة على أساس المسائل ذات الصلة. وإلى جانب ما تقوم به هيئة صغيرة، ينبغي ألا تُجنى أرباح عن طريق المضاربة والتلاعب بأسعار تبادل العملات. ويجب على الدول الغنية أن تُحرّم تقديم إعانات لإنتاج الأغذية والمنتجات الأخرى، لكن البلدان الفقيرة يجب أن تُعطى وقتاً متفقاً عليه لحماية صناعاتها وإنتاجها الغذائي.

لقد ضل العالم طريقه. وهو ينطلق بسرعة شديدة. ولا بد لنا من أن نتوقف للتأمل فيما وصلنا إليه. وهناك قول ماليزي مأثور مفاده إنه عندما يضل المرء طريقه فعليه أن يرجع إلى نقطة البداية مرة أخرى. ونحن في حاجة إلى أن نعود إلى نقطة البداية. وإذا كنا نملك شجاعة الاعتراف، فإن العديد من المشاكل التي نواجهها اليوم إنما ترجع إلى المصادر التعسفية لأرض الفلسطينيين بغية إقامة دولة إسرائيل حلاً للمشكلة اليهودية الأوروبية.

ظل الخوف - الأغنياء يخافون من وقوع الهجمات الإرهابية، والآخرون من جعلهم أهدافاً للريبة وللاعتداءات الوقائية.

ثم جاء مرض الالتهاب الرئوي الحاد (سارز) الذي كاد يؤدي إلى إفلاس العديد من شركات الطيران وصناعة السفر والسياحة. وقد اختفى مرض سارز بنفس السرعة التي ظهر فيها، ولكن ليس هناك ضمانات ألا يعود هو أو أمثاله.

لقد ضل العالم سبيله. فأحلام فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وتأسيس الأمم المتحدة بددتها الحرب الباردة. والآن انتهت الحرب الباردة، ولكن ما تمخض عن ذلك من قيام عالم أحادي القطب وصعود الرأسمالية، قد أدى إلى نشوء أخطار جديدة. فليس هناك بلد في مأمن من سلب تجار العملة القادرين، في غضون أيام قليلة، على هدم اقتصادات العالم النامي التي أنشئت بصبر وعناء. وبدلاً من كبح جماح قطاع الطرق هؤلاء، فإنهم يتلقون المديح على أعمالهم الخيرية. إن روبن هود، على الأقل، سرق من الغني ليعطي الفقير. أما قطاع الطرق هؤلاء، فهم يسرقون من الفقراء، ثم يتبرعون بمبالغ تافهة للتكفير عن الشعور بالذنب. كلا، إنهم ليسوا محسنين.

إن العالم أحادي القطب، الذي تتحكم به دولة ديمقراطية واحدة، يقود العالم إلى الاضطراب الاقتصادي والفوضى السياسية، والتقلب والخوف. ولن تتمكن من النهوض والتمتع بالسلام ما دامت التهديدات تستخدم لفرض إصلاحات سياسية واقتصادية لا تقبل بها أو تريدها أغلبية العالم.

وإذا كنا نريد الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان، فعلى الأقوياء أن يظهروا التزامهم بهذه الأفكار النبيلة. وهم يستطيعون البدء بإصلاح الأمم المتحدة، وبخاصة عن طريق إلغاء حق النقض/الفيتو اللاديمقراطي لدولة واحدة. وينبغي استبدال ذلك بحق نقض معدل، بحيث يحتاج

الذي وقع في بغداد في الشهر الماضي تقتضي منا أن نشيد بجميع موظفي الأمم المتحدة بشكل خاص، وأن نُحيي بإجلال وأسى ذكرى من ضحوا بأرواحهم، ومن بينهم السيد سيرجيو فييرا دي ميللو ورفاقه، مدللين بذلك على الالتزام القوي والنبيل بالقيم التي لا يجسدها شرعاً إلا منظمنا.

عندما انضمت إمارة موناكو إلى الأمم المتحدة قبل عشر سنوات، تعهدت بأن تفي تماماً بالالتزامات التي تقع على عاتق الدول الأعضاء كافة، وأن تسهم، في حدود مواردها، في نصرته القيم التي تجمع بيننا. ونحن أكثر التزاماً بذلك، لأنه بالنسبة لبلد صغير مثل موناكو، نتم بشكل خاص بأن يلتزم الجميع بنفس القواعد في سلوكهم الدولي وأن تتساوى كرامة الجميع وحقهم في الاحترام.

وبطبيعة الحال، هناك فجوة كبيرة وصارخة في بعض الأحيان بين الطموحات التي نتطلع إليها جماعةً وبين الحالات الفعلية التي نشهدها حولنا، والتي يتضرر منها كثيرون بيننا، لسوء الحظ. وبالتأكيد، ليس مجدياً أن نتجاهل الاختلافات العميقة التي قد توجد بين الدول من حيث سماتها وتأثيرها في الشؤون الدولية. لكن، من الضروري أن يتوافر لدينا موقع، أو محفل، نُحمل فيه جميعاً على الحكم على أفعالنا وسلوكياتنا بمقياس المبادئ التي يُفترض أن تحكم أعمالنا، مكان يُفرض علينا فيه أن نفحص ضمائرنا - وباختصار، مكان نُحاسب فيه، بوصفنا أعضاء في المجتمع الدولي، وفقاً للمقتضيات الجماعية لذلك المجتمع.

ولذا، فمن الأهمية بمكان أن نسعى لجعل منظمنا أكثر فعالية لكي يطغى احترام مبادئنا ومقاصدنا على السهولة البادية للتبرير الذاتي حتى يتسنى لنهج جماعي قائم على الحوار أن يسود العمل بشكل انفرادي. لذلك، فمن

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء ماليزيا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد داتو سيرى مهاتير محمد، رئيس وزراء ماليزيا، من المنصة.

خطاب السيد باتريك لكليرك، وزير الدولة ورئيس الحكومة ومدير العلاقات الخارجية في إمارة موناكو

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب وزير الدولة ورئيس الحكومة ومدير العلاقات الخارجية في إمارة موناكو.

اصطحب السيد باتريك لكليرك، وزير الدولة ورئيس الحكومة ومدير العلاقات الخارجية في إمارة موناكو، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يسعدني أيما سعادة أن أرحب بدولة السيد باتريك لكليرك، وزير الدولة ورئيس الحكومة ومدير العلاقات الخارجية في إمارة موناكو، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد لكليرك (موناكو) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين. إن انتخابكم لدليل على تكافؤ الدول في السيادة، هذا المبدأ الذي يعلق عليه وفد إمارة موناكو أهمية خاصة. وأؤكد لكم ولأعضاء المكتب دعمنا لمهمتكم النبيلة في خدمة المجتمع الدولي.

وأود أيضاً أن أهنئ الأمين العام، فالكل يعرف جهوده التي لا تكل وما يتحلى به من شجاعة وتبصر من أجل نصرته المثل التي تجسدها منظمنا وهي تواجه تحديات عصرنا. والظروف المأساوية التي أحاطت بالهجوم الفظيع

وقد تمخضت أنشطتنا عن إنجازات عديدة في الميدان، لا سيما في أفريقيا، حيث تضاعفت مساعدتنا بعد اعتماد الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. كما أنجزت موناكو الكثير في منطقة البحر المتوسط، وتستكمل جميع مبادراتها بمشاركة نشطة في المحافل التي تعالج فيها مختلف تلك الحالات.

وتركز الإمارة على المشاريع الملموسة، مثل المدارس، ومراكز التدريب المهني، ومراكز الرعاية الصحية، والاستثمار في المجتمعات المحلية لتعزيز النشاط الاقتصادي في المجتمعات القروية من خلال برامج الائتمانات الصغيرة. وتستهدف كل تلك المشاريع تحسين الأحوال المعيشية للمستفيدين منها بشكل مباشر.

وفي مجال البيئة، تميزت فيه الإمارة منذ فترة طويلة، لا سيما في حماية البيئة البحرية، منذ أسهم أحد حكام موناكو، وهو الأمير ألبرت الأول، في تأسيس دراسة علم المحيطات في أواخر القرن التاسع عشر. وأفضت خبرتنا هذه إلى اختيارنا للمشاركة في مجلس الإدارة القادم لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. ولقد ظلت الإمارة أيضاً منطلقاً للعديد من المبادرات المتعلقة بحماية بيئتها المباشرة، البحر الأبيض المتوسط، وبرصد التلوث والحفاظ على التنوع البيولوجي في أماكن أخرى، وذلك من منظور طويل الأجل لدعم التنمية المستدامة.

وانطلاقاً من التزام موناكو الراسخ بالمشاركة في جهود المجتمع الدولي المبذولة للتصدي لأحداث التحديات التي يواجهها، صدقت على الصكوك الدولية الإثني عشر المتعلقة بالإرهاب، وأقامت الهياكل الإدارية المناسبة. علاوة على ذلك، فإنها الدولة الأولى التي صدقت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والتي ستدخل حيز النفاذ في الأيام القليلة المقبلة، أي في ٢٩ أيلول/سبتمبر.

حيث المبدأ ومن منطلق الحكمة، تدعم إمارة موناكو جميع المبادرات التي تستهدف تعزيز آلياتنا الجماعية، لا سيما تلك التي اتخذها الأمين العام تنفيذاً لإعلان الألفية كما قدمها في افتتاح الدورة الحالية.

وعليه، فإن إمارة موناكو تعلق أهمية خاصة على التنفيذ الفعال لقرار الجمعية العامة بشأن متابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. فما جدوى هذه الاجتماعات الكبرى التي يتسابق فيها جميع المشاركين إلى إظهار شهواتهم وسخائهم إن لم تتابع الالتزامات المنبثقة عنها، أو انعدمت الوسيلة لرصد تنفيذها؟ فهي شأن سلطة الأمم المتحدة والثقة بها أن تتناقصا، حتى وإن كانت المنظمة قد وسعت نطاق أنشطتها بشكل كبير للتصدي بفعالية لمشكلات عصرنا، انطلاقاً من المنظور العالمي لمسؤوليتها المستمرة عن ضمان السلم والأمن والتنمية. ألن يشعر المجتمع المدني، الذي يحضر اليوم جميع المناقشات المتعلقة به، بالإحباط ويسعى إلى أخذ زمام المبادرة بشروطه الخاصة، مهيناً بذلك مناخ المواجهة؟

وإذ نشارك في الأنشطة العديدة التي يُضطلع بها في إطار المنظمة، فلا بد لبلد صغير مثل إمارة موناكو أن يُقيّم بحكمة حجم الإسهام الذي يستطيعه في عمل المجتمع الدولي. ولذا، ركزنا جهودنا على مجالات التنمية المستدامة والعمل الإنساني لأننا نعتقد أن خبرتنا المكتسبة تمكننا من أن نُسهم إسهاماً مفيداً، رغم قيودنا المادية والبشرية، وذلك لاعتمادنا على المنظمات غير الحكومية التي تتصف بديناميكية عالية في موناكو، وتستفيد من الدعم المحلي السخي على نحو خاص. ويسرني أن أعرب عن تقديرنا لتلك المنظمات.

ومجالات العمل ذات الأولوية في موناكو هي التعليم والصحة وحماية الطفولة ومساعدات التنمية والحماية البيئية.

والفرصة لإظهار تضامنه بالشكل المفيد. وحيث أن موناكو بطبيعتها منفتحة على العالم الخارجي فقد وجدت موقعها بينكم بسهولة.

وإمارتنا ممتنة لما منحتها إياه الأمم المتحدة، وهي تجتهد في المقابل وفي حدود قدراتها لكي تساعد المنظمة على تحقيق أهدافها، وذلك انطلاقاً من قناعتها بأن ما يحتاجه المجتمع الدولي هو دول أعضاء يُعول عليها. والدولة التي يُعول عليها لا يعتمد على حجمها ولكن على إرادتها. وهذه الإرادة هي التي تلهمنا وترشدنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر وزير الدولة ورئيس الحكومة ومدير العلاقات الخارجية في إمارة موناكو على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحِب السيد باتريك لو كليرك، وزير الدولة ورئيس الحكومة ومدير العلاقات الخارجية في إدارة موناكو، من المنصة.

خطاب السيد أتال بيهاري فاجباي، رئيس وزراء جمهورية الهند.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية الهند.

اصطُحِب السيد أتال بيهاري فاجباي، رئيس وزراء جمهورية الهند، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يسعدني كثيراً أن أرحب بدولة السيد أتال بيهاري فاجباي، رئيس وزراء جمهورية الهند، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد فاجباي (الهند) (تكلم بالهندية، وقدم الوفد نصاً بالانكليزية): سيدي الرئيس، نهنئكم على رئاسة الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة. ونتمنى لكم كل النجاح في مساعيها المشتركة. وستنالون تعاوننا الكامل في جهودكم.

وهي تعد أيضاً لاستضافة مؤتمر القمة الدولي الخامس المعني بالجريمة المنظمة عبر الوطنية، الشهر المقبل، والذي تنظمه الأمم المتحدة ومجلس أوروبا، والذي سيجتمع ممثلي الحكومات والقطاع الخاص. وبنفس الروح، تعمل الإمارة مع كل المؤسسات ذات الصلة لمكافحة الاتجار بالمخدرات وبالبشر، والتدفقات المالية غير القانونية التي يديرها أو يغذيها.

وهل أنا بحاجة أيضاً إلى إعادة التأكيد على الالتزام الواضح بسلم وأمن بلد حساس تجاه البيئة مثل موناكو، حتى ولو كان، لعدم امتلاكه قوات مسلحة، غير قادر على المشاركة في إجراءات جماعية تحت راية الأمم المتحدة؟ إنه المجال الإنساني الذي تقدم فيه موناكو باستمرار إسهامها من خلال مساعدة السكان المدنيين وضحايا القتال والاضطرابات والفظائع التي غالباً ما تتسم بها الصراعات المسلحة اليوم، وكما يمكن أن نشهد على وجه الخصوص في أفريقيا. وفي تضامن رمزي، تحتفل الإمارة بيوم السلام الدولي في ٢١ أيلول/سبتمبر وتؤيد الهدنة الأولمبية، حيث تشارك موناكو في الحركة الأولمبية، وهو ما تجسده المشاركة الطويلة الأجل لولي العهد ألبرت في اللجنة الأولمبية الدولية. ولذلك نرحب بإدراج بند جديد في جدول أعمال هذه الدورة، بعنوان "السنة الدولية للرياضة والتربية البدنية" والتي تهدف إلى إبراز ما كان دافعنا دائماً، وهو الدور المميز للرياضة في تطوير العلاقات بين الشعوب من خلال تشجيع التفاهم المتبادل والحوار بين الثقافات، وهما عاملان يسهم كلاهما في السلم والتنمية.

وختاماً لهذا البيان، آمل أن أكون قد نجحت في التعبير عن ارتباط إمارة موناكو العميق بالمنظمة العالمية التي انضمت إليها قبل عشر سنوات بمبادرة من سمو الأمير رينيه الثالث. فلقد كان مقتنعاً بأن بلده سينضم بذلك إلى أكثر الأطر الدولية فعالية، وسيلقى الحماية في عالم غير مضمون

لا يمكن أن تكون فعالة إلا بقدر ما يمكن أن يسمح لها أعضاؤها بذلك.

ويجب أن تركز أفكارنا بشأن الأمم المتحدة على ثلاثة جوانب أساسية هي:

أولاً، نحن بحاجة إلى التأمل في بعض الافتراضات التي طُرحت في السنوات الماضية فيما يتعلق بإرادة الأمم المتحدة ونطاق عملها. ووسط غمرة السعادة التي عقبته الحرب الباردة، كانت هناك فكرة في غير محلها مفادها أن الأمم المتحدة يمكن أن تحل كل مشكلة في كل مكان. وجاء حماسها وموقفها الاستباقي تجاه قضايا عديدة انعكاساً لنوايا جديدة بالثناء. ولكن سرعان ما أدركنا أن الأمم المتحدة لا تملك قوى سحرية لحل كل أزمة في جميع أنحاء العالم أو لتغيير دوافع الزعماء والمجتمعات المحلية في أرجاء العالم بين ليلة وضحايا. ونحن نحتاج إلى أن نقر بوضوح وبشعور من الواقعية بحدود ما يمكن أن تنجزه الأمم المتحدة وبالتغيرات التي تحتاج إلى أن تدخلها على شكلها ومهامها لكي تؤدي دوراً مثالياً في عالم اليوم.

ثانياً، ولدت قضية العراق بالتأكيد نقاشاً بشأن عمل وفعالية مجلس الأمن والأمم المتحدة ذاتها. وعبر العقود، ازداد عدد أعضاء الأمم المتحدة زيادة هائلة. واتسع مجال أنشطتها بقدر كبير، نتيجة لوجود وكالات متخصصة جديدة وبرامج جديدة. ولكن في البعدين السياسي والأمني لأنشطتها، لم تواكب الأمم المتحدة التغيرات التي حدثت في العالم. ولكي يتمكن مجلس الأمن من تمثيل تعددية الأطراف في قراراته وإجراءاته، ينبغي أن تكون عضويته انعكاساً لحقائق العالم الحالية. ويقر معظم أعضاء الأمم المتحدة اليوم بضرورة زيادة عضوية مجلس الأمن وإعادة هيكلته، وبأن يكون هناك عدد أكبر من البلدان النامية أعضاء دائمين وغير دائمين. ولكن الأعضاء الدائمين يودون حماية الوضع المحصور بهم.

فيما نجتمع هنا عقب أحداث عديدة مؤثرة في العام الماضي، يتحتم علينا أن نتأمل في بعض المسائل الجوهرية المتعلقة بدور الأمم المتحدة وأهميتها.

لقد حول الميثاق الأمم المتحدة بأن "ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب". وينص الميثاق أيضاً على عزمنا الجماعي على أن "نضم قوانا كي نحتفظ بالسلم والأمن الدولي". ولقد كانت هناك قناعة ضمنية بأن الأمم المتحدة ستكون أقوى من مجمل قوى الدول الأعضاء المكونة لها. وتنبثق شرعيتها الفريدة من اقتناع عالمي بأنها تسعى إلى تحقيق مقصد أكبر من مصالح بلد واحد أو مجموعة صغيرة من البلدان.

إن هذه الرؤية المستنيرة لتعددية الأطراف لم تتحقق. فلقد كانت هناك صعوبات ونواقص في ضمان عالم خال من النزاع، وعالم بلا حروب. ولم تكن الأمم المتحدة تنجح دائماً في منع نشوب الصراعات أو حلها.

وخلال العام المنصرم، واجهت الأمم المتحدة تحديات جديدة. فلقد رأينا العجز غير المعتاد للأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن عن الاتفاق على إجراء بالنسبة للعراق، وذلك رغم الاتفاق التام على الأهداف الأساسية. وفي الآونة الأخيرة، وجه الهجوم الإرهابي الوحشي على مكتب الأمم المتحدة في بغداد ضربة قوية لجهود الأمم المتحدة الإنسانية هناك.

وباستعراض الأحداث خلال السنوات الأخيرة، يمكننا أن نحلل نجاحات وإخفاقات الأمم المتحدة في هذه الأزمة أو تلك. ولكن سيكون من المفيد أكثر أن نتأمل في التزامنا نحن بتعددية الأطراف، وفي مدى انطباقها على عالم اليوم الواقعي، والطريقة التي يمكن ممارستها بها من خلال الأمم المتحدة. والواقع أن مؤسسة دولية مثل الأمم المتحدة

للمعاملات السياسية من أجل تشكيل حكومة عراقية تمثيلية. ويتضح جليا أن للأمم المتحدة دورا حيويا يجب أن تؤديه في عملية إعادة الأعمال السياسي والاقتصادي لذلك البلد. وقد أقر بذلك كل من الذين عارضوا الإجراء العسكري ومن الذين لم يسعوا للحصول على تأييد محدد من الأمم المتحدة له.

وكان الإرهاب الدولي هو القضية التي أظهرت الأمم المتحدة تجاهها إجماعا لافتا للنظر بعد ١١ أيلول/سبتمبر. فقد كان قرارا مجلس الأمن ١٣٧١ (٢٠٠١) و ١٤٥٦ (٢٠٠٣) قاطعين في إدانة جميع أشكال الإرهاب وفي الدعوة إلى اتخاذ إجراء موحد ضد دعم وحماية ورعاية وتسليح وتدريب وتمويل الإرهاب أو الإرهابيين.

ولسوء الطالع، لم يترجم التضامن الذي نودي به إلى إجراء متضافر وفعال. إذ تواصل الأعمال الإرهابية تمزيق سلامنا، من مومباسا إلى موسكو ومن بغداد إلى بالي. وقد عانت الهند قدرا كبيرا جدا من الإرهاب في أجزاء مختلفة من البلاد. وسجل التحالف العالمي ضد الإرهاب نجاحات كبيرة في أفغانستان ولكن لم يتمكن من توسيع مجالها إلى أماكن أخرى. وبعض أعضائه هم أنفسهم جزء من المشكلة. وفي بعض الأحيان نحمل على الدخول في جدل لغوي حول تعريف الإرهاب. والبحث عن الأسباب الجذرية أو النضال الوهمي في سبيل الحرية يوفر أعذارا لقتل رجال ونساء وأطفال أبرياء.

وهناك الكثير الذي تستطيع الأمم المتحدة أن تفعله للمضي قدما في الحرب على الإرهاب الدولي. وينبغي أن تتخذ لجنة مكافحة الإرهاب تدابير لكفالة امتثال الدول الأعضاء لالتزاماتها بموجب قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٤٥٦ (٢٠٠٣). وينبغي أن يكون لدينا صكوك متعددة الأطراف وذات مصداقية لتحديد الدول التي

وتود بعض الدول ذات الحجج الضعيفة كفالة ألا تدخل دول أخرى المجلس بوصفها أعضاء دائمين. ويتعين التصدي لهذا المزيج من الرضا الذاتي والترعة السلبية بإرادة سياسية قوية. وينبغي أن تشكل الأزمات الأخيرة تحذيرا لنا بأنه ما لم يجر إصلاح مجلس الأمن وإعادة هيكلته، فإن قراراته لا يمكن أن تعكس بحق الإرادة الجماعية لمجتمع الأمم.

ثالثا، حتى بعد هذا الإصلاح، سيتعين على مجلس الأمن أن يطور آليات ملائمة لصنع القرار تكفل تمثيلا أفضل للإرادة الجماعية للمجتمع الدولي. كيف يمكن التنفيذ الأصيل لتعددية الأطراف؟ واستعمال حق النقض لمرة واحدة ليس في محله في عالمنا اليوم. ومن ناحية أخرى، فإن مطلب الإجماع يمكن أن يعطل اتخاذ إجراءات حتمية. وقد يكون التصويت بالأغلبية المطلقة غير تمثيلي على نحو كاف بالنسبة للقضايا الرئيسية والخطيرة. هل ينبغي لنا أن نستهدف أعلى عامل مشترك، أو نرضى بالقاسم المشترك الأصغر؟ ويمكن للبلدان الديمقراطية أن تستخدم تجربتها الوطنية لتوفير أنماط آليات عملية ولتحديد مدى الدعم المطلوب على أساس تأثير الإجراء الواجب اتخاذه.

وقد شدد الأمين العام وبحق على الحاجة الملحة لإصلاح مؤسسات وعمليات الأمم المتحدة. ونحن نشجعه على بذل الجهود في هذا الاتجاه. وينبغي لنا أن نسعى لتنفيذ هذه الإصلاحات في حدود إطار زمني محدد.

وتواصل قضية العراق تمثيل تحد كبير للأمم المتحدة، وفي هذا الوقت ليس من المفيد جدا أن نطيل التفكير في الماضي. بل ينبغي أن تدور أفكارنا وشواغلنا حول معاناة شعب العراق الذي يتحتم تمكينه من تحديد مستقبله وإعادة بناء أمنه.

إن الأولويات الملحة هي كفالة الأمن والاستقرار، واستعادة المنشآت والبنى التحتية الأساسية وخريطة طريق

وينبغي أن نقلق على نحو خاص من جراء الاكتشافات الأخيرة المتعددة بنقل أسلحة دمار شامل وتقنياتها سرا. ونحن نواجه احتمالات مخيفة بأن تقع هذه الأسلحة والتكنولوجيات في أيدي الإرهابيين. وبالتأكيد من الضروري اتخاذ إجراء بشأن ضعف الأنظمة الدولية في منع هذه التعاملات التي يتضح أنها تهدد الأمن الدولي. وهذه الأنظمة ذاتها تستهلك طاقة كبيرة لفرض مجموعة من القيود التمييزية المتعلقة بنقل التكنولوجيا على دول مسؤولة.

وينبغي ألاّ نسمح لانشغالنا المسبق بالإرهاب أن يقلل التزامنا بالتصدي للتهديدات غير العسكرية للأمن البشري والدولي. ويتعين علينا أن نواصل مكافحة الاتجار بالمخدرات والبشر والأسلحة الصغيرة، وآفة فيروس المناعة البشرية/الإيدز، وأمراض مثل الملاريا والسل التي تعصف بالبلدان النامية وتدهور بيئتنا المشتركة. كما أن الأمن الغذائي وأمن الطاقة والأمن الصحي أهداف مهمة.

ويجب أن تواصل بلدان الشمال والجنوب - الاقتصادات المتقدمة النمو والاقتصادات النامية والاقتصادات التي في حالة انتقال - حوارها من أجل بناء عالم أفضل للأجيال الحالية والقادمة. وبالنسبة لجدول أعمال العولمة، كانت كأنكون خيبة أمل. وقد أحرز تقدم كبير في جوهانسبرغ نحو تحقيق التنمية المستدامة، لكن دخول بروتوكول كيوتو بشأن التغير المناخي حيز النفاذ ما زال معطلا، كما أن اتفاقية التنوع البيولوجي لم تحقق أية فوائد ملموسة لفقراء العالم.

وما زالت العلاقات الاقتصادية الدولية تتسم بأوجه عدم الإنصاف وعدم المساواة. وقد ساعدت العولمة أجزاء من الاقتصاد العالمي، بما في ذلك بعض البلدان النامية؛ لكن مجتمعات كبيرة تركت خارج نطاقها. وأنشأت أزمات

تنتهك هذين القرارين؟ ويجب إنشاء آليات متعددة الأطراف لتقصي ووقف التدفقات المالية إلى الإرهابيين والمنظمات الإرهابية.

ومن الضروري وضع نظام دولي أفضل بكثير لتبادل المعلومات وتشاطر الاستخبارات بغية منع الإرهابيين من تفادي القبض عليهم. مجرد عبورهم الحدود الوطنية. وينبغي عدم السماح لأي دولة بادعاء الشراكة مع التحالف العالمي ضد الإرهاب بينما تواصل مساعدة الإرهاب والتحريض عليه ورعايته. والموافقة على هذه المعايير المزدوجة هي بمثابة الإسهام في مضاعفة الإرهاب.

بالأمس، وقع اختيار رئيس باكستان على هذه الجمعية الموقرة لكي يعترف صراحة ولأول مرة بأن باكستان ترعى الإرهاب في جامو وكشمير. فبعد الادعاء بوجود كفاح أصيل في كشمير، عرض تشجيع وقف عام لأعمال العنف داخل كشمير مقابل التزامات وقيود متبادلة.

ونحن نرفض تماما أن نسمح للإرهاب بأن يصير أداة للابتزاز. ومثلما لم يتفاوض العالم مع القاعدة أو طالبان، لن نتفاوض مع الإرهاب. وإذا فعلنا ذلك، سنكون قد خنا شعب جامو وكشمير الذي دحر أعنى حملات العنف والتخويف التي تحظى بالرعاية من خارج حدودنا وشارك في انتخابات نالت إشادة العالم لكونها حرة ونزيهة. وكان هذا تعبيرا لا لبس فيه عن التصميم وتقرير المصير على حد سواء.

وحيثما يتوقف الإرهاب عبر الحدود، أو حينما نستأصله، يمكن أن تجري حوارا مع باكستان بشأن القضايا الأخرى بيننا. وبينما ناقش هذا الموضوع، أود أيضا أن أوضح لرئيس باكستان أنه ينبغي له ألاّ يخلط بين التطلع المشروع في المساواة بين الأمم وبين مفاهيم التكافؤ العسكري التي عفا عليها الزمن.

لتبادل المصلحة في هذا بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. ويعني الاعتماد العالمي المتبادل اليوم أن الكوارث الاقتصادية في البلدان النامية يمكنها أن تحدث ردة فعل مضادة في البلدان المتقدمة النمو. ونأمل أن يتصرف العالم بهذه الروح للمصلحة الذاتية المستنيرة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية الهند على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحِب السيد أتال بيهاري فاجباي، رئيس وزراء جمهورية الهند، من المنصة.

خطاب دولة السيد مارك فورني مولني، رئيس وزراء إمارة أندورا

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس وزراء إمارة أندورا.

اصطُحِب السيد مارك فورني مولني، رئيس وزراء إمارة أندورا، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشعر بسعادة كبيرة في الترحيب بدولة السيد مارك فورني مولني، رئيس وزراء إمارة أندورا، وفي دعوته إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد فورني مولني (أندورا) (تكلم بالقطلوونية؛ والترجمة عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): خلال العامين الماضيين، أحدثت هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ والحروب في أفغانستان والعراق وفي أفريقيا أيضا اضطرابا في العالم.

ولم تكن الأمم المتحدة أبدا أكثر ضرورة، ولكن ربما لم تتعرض كفاءتها للشك كما تعرضت، والى أن وقعت التفجيرات في الشهر الماضي في بغداد، لم يتعرض موظفوها إلى مثل ذلك الهجوم المباشر الهائل.

اقتصادية وعدم استقرار في العديد من البلدان النامية وزادت الفقر زيادة حادة.

الفقر متعدد الأبعاد. فهو يمتد متجاوزا المال والدخل إلى التعليم والرعاية الصحية وتعزيز المهارات والمشاركة السياسية على جميع المستويات من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي، وسبل الحصول على الموارد الطبيعية والمياه النقية والهواء وتقدم ثقافة المرء الخاصة والتنظيم الاجتماعي.

ويقتضي تخفيف حدة الفقر موارد على نطاق أكبر بكثير مما هو متوفر الآن. وتضع العولمة عوائق أمام حكومات البلدان النامية في جمع موارد عامة لتخفيف حدة الفقر. إن وعد معاهدات التغير المناخي والتنوع البيولوجي بجمع موارد كبيرة للاستثمار ونقل التكنولوجيا لم يتحقق بعد. وموارد الوكالات الإنمائية المتعددة الأطراف والثنائية مقيدة بفشل البلدان الصناعية في رفع ميزانيات التنمية.

وبالتالي، إذا أريد لأنظمة العولمة الحالية والتنمية المستدامة أن تتوسع - أو حتى تبقى - فلا بد من تسخيرها مباشرة لتوفير الموارد الضرورية لتخفيف حدة الفقر. والواقع أنه يتعين تقييم جميع الاتفاقات الدولية والمبادرات التي تؤثر على البلدان النامية بتأثيرها على الفقر.

وتحتاج البلدان النامية إلى تنسيق مواقفها في المفاوضات الدولية بغية تشجيع اعتماد نظام من شأنه أن يساعد في تخفيف حدة الفقر. ويمثل منتدى حوار الهند - البرازيل - جنوب أفريقيا، الذي أنشئ في وقت مبكر من هذا العام، جهدا في هذا الاتجاه.

نحن في البلدان النامية ليس لدينا ترف الوقت. فأوجه الإلزام السياسية تضطرننا إلى الوفاء بتطلعات شعوبنا بسرعة، حتى عندما نخضع أنفسنا لمعايير وقواعد دولية أحدث وأكثر صرامة. وندين لأجيالنا المقبلة بأن نبذل جهودا قوية للوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية. وهناك نهج

أولاً، هل تستطيع الأمم المتحدة أن ترد بفعالية على التهديدات المحدقة باستقرار العالم؟ ثانياً، إلى أي قدر ستكون الدول الأعضاء راغبة في العمل في إطار الأمم المتحدة؟ قدر من تهدئة الخواطر ربما يمكننا من تناول هاتين المسألتين العسيرتين بوضوح.

كلنا ندرك جيداً الصعوبات والأخطار التي تقض مضاجع كل من مواطني هذين البلدين وقوات الدول الأعضاء التي تعمل على تحقيق الاستقرار في هذين المكانين. ويجدون الأمل أن يوجد حل عاجل للعدد الضخم من الصعوبات التي ينطوي عليها إنهاء سلسلة الحوادث الحزنة والمؤلمة التي وقعت في هذين البلدين خلال الأعوام القليلة الماضية.

إن للأمم المتحدة مسؤولية حاسمة في تشجيع تحقيق نتائج بناءة للشعبين الأفغاني والعراقي وأيضاً في تسوية التوتر في جميع أنحاء الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد أود أن أعرب عن ثقتنا في الأمم المتحدة لإنهاء هذا الصراع المعقد والقاسي، مما يشكل خطوة حاسمة في تحقيق الاستقرار في المنطقة وأمرها هاماً لمستقبل البشرية. وستعلم الأمم المتحدة كيف تجد سبلاً جديدة وحلولا وافية كما أنها ستضطلع بدور رائد في إنشاء مسارات جديدة.

بوصفنا سياسيين، فإننا نعتز بمعرفتنا باحتياجات مواطنينا. إننا طلاب في جامعة الإرادة الوطنية. والأكثر نجاحاً بيننا هو من صقل إحساساً قوياً برغبات الجميع وإحباطاتهم والأهداف الهامة لمواطنينا. وإذا كنا نعيش في دولة ديمقراطية وتجاهل تلك الاحتياجات، فإن الناخبين سيبحثون بسرعة عن آخرين لا يتجاهلون احتياجاتهم.

الأمم المتحدة نوع مختلف من الجامعات. فهنا لا بد أن تفسح دروس المصلحة الذاتية الوطنية المجال للتفهم الدولي. وفي هذه الجامعة العالمية لا تساعدنا دراساتنا

نحن في إمارة أندورا، التي تترىها جبال بايرينيز العالية، عشنا في ظل السلام والعلاقات الديمقراطية مع جيراننا فترة تزيد على ٧٠٠ عام. ومنذ عام ١٤١٩، يجتمع برلماننا لكي يناقش مشاكل شعبنا. وليس حجمنا الصغير وعزلتنا وحدهما هما اللتان أبعدتانا عن الحروب التي خربت أوروبا؛ بل إن رغبتنا في الاستقلال ووحدة شعبنا وأيضاً قدرتنا على الانسجام مع جيراننا الأقوياء هي التي جعلت أندورا إحدى أقدم الدول الديمقراطية في العالم.

وفي نصف القرن الماضي، منذ إنشاء الأمم المتحدة، تغير العالم وتغيرت أندورا معه. وقبل أقل من قرن لم يكن من الممكن الوصول إلى أندورا إلا على صهوة جواد. والآن تجلب لنا الطرق ١٢ مليون سائح كل عام. وترتبط العالم بأندورا خطوط الهاتف وأجهزة الكمبيوتر والسواتل والطائرات، ونحن بدورنا وصلنا إلى العالم. ففي زمن أجدادي لم يسافر أبناء أندورا أبداً إلى أبعد من الجبال. أما اليوم فإننا نجوب العالم.

كانت إحدى لحظات الاعتزاز في التاريخ الطويل لبلدنا يوماً في عام ١٩٩٣ - قبل عشرة أعوام - عندما أصبحنا دولة عضواً في الأمم المتحدة. فقد انضمنا إلى الأمم المتحدة بآمال كبيرة وآمننا كل هذه الأعوام بدورها الأساسي، بالرغم من الأزمات التي ربما تكون قد أضعفت ذلك الإيمان.

ويشير الهجوم الإرهابي الذي وقع على الولايات المتحدة الأمريكية إلى بداية مرحلة معقدة جداً في العلاقات بين الدول وبداية توازن بين مناطق مختلفة من كوكبنا. وقد حرك ذلك الهجوم عمليتي غزو أفغانستان والعراق، واحدة منهما حظيت بدعم الأمم المتحدة بينما لم تحظ الأخرى به. ولئن كانت العودة إلى ذلك النقاش غير مجددة، فلا بد من طرح سؤالين.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد عليموف (طاجيكستان).

إننا اليوم نعيش في القرن الحادي والعشرين وليس في القرون الوسطى. بيد أن أصولي ذلك العصر من المسيحيين الذين كانوا يحلون المشاكل جميعها بالحرم والحملات الصليبية والنفي قد حلت محلهم اليوم جماعات تمارس إشكاليات أخرى من التعصب الديني من مختلف المذاهب. وإنه لمن المخجل أن يرى المرء اليوم أنه لا يزال يوجد أشخاص يُقتلون باسم الله وأشخاص يقتلون باسم إله يعبدونه.

لذا، فإن العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة لا يجوز أن يقتصر على التغني بالتنوع. إن علينا أن ندعو بكل أخلاقية إلى ثقافة تنوع تسلّم بقيمة التسامح والتعددية الثقافية وتسعى إلى تطبيق قيم أديبة تخدم التفاهم بين شعوب العالم.

في عام ١٢٧٨، كانت الأهمية الاستراتيجية لأندورا تكمن في قربها من الحدود الفاصلة بين أوروبا الكاثوليكية وإسبانيا الإسلامية في الأندلس. فالطريق المؤدي إلى مدينة قرطبة العظيمة - حيث أعيدت ترجمة فلسفة أرسطو من اليونانية والعربية إلى اللاتينية ومن ثم دخلت مجددا الفكر الغربي المسيحي في فترة النهضة في القرن الثاني عشر - كان يمر بالقرب من بلدنا.

لقد بنى الحكام المسلمون قلوب تلك المدينة مسجدا مذهلا مزينا بعدد كبير من الأعمدة، زاد في جماله وجود كنيس يهودي داخله. لقد كان ذلك المسجد رائعا إلى درجة أن المسيحيين لم يهدموه عندما استولوا على المدينة، بل حولوه إلى كاتدرائية، على غرار كاتدرائيات القسطنطينية العظيمة التي غدت في ما بعد مساجد أسطنبول

السابقة، التي أعني بها مهنتنا السياسية، إلا في الأجل القصير. ولكن ما ندرسه معا هنا هو دروس طويلة الأجل يمكنها ضمان البقاء الطويل للأجل للعالم الذي نتقاسمه.

ومع أن أندورا بلد ذو رقعة جغرافية صغيرة، شأنه في ذلك شأن العديد من شركائه في الأمم المتحدة، فإن مساهمتنا نحن الدول الأصغر تفوق نسيبا مساحتنا أو عدد سكاننا. فصغر حجمنا اضطرنا إلى أن نرصد بعطف احتياجات الآخرين، والقرون التي انقضت على استقلالنا علمتنا أن نكون مسؤولين عن مواطنينا وعن جيراننا معا. إننا لم ننسَ قط العرى التي تربطنا بالعالم. هذا ما علمنا إياه تاريخنا.

تقول كتب التاريخ إن شارلمان هو الذي أسس أندورا، وتذكّرنا بأن هذا الرجل كان أحد أهم اللاعبين التاريخيين في المعارك الدائرة بين الإسلام والمسيحية في ذلك الزمن. بيد أن القرن الثالث عشر شهد توترا دينيا بين الكونت دو فوا الذي كان نصيرا للكاتار وبين أسقف أورغل الكاثوليكي، على نحو أسفر عن اتفاق متوازن أدى إلى استقلال أندورا. لقد أتت ولادة دولة أندورا جزئيا لتكون منطقة عازلة بين حاكمين ذوي سلطة وبين هجيين إزاء المسيحية: الأرثوذكسية والكاتارية.

لقد أصبح الكاتار اليوم في ذمة التاريخ، لكنني أثير هذه المسألة الآن لأنها تشير إلى حلبة صراع على الدين. ففيما كانت الكنيسة تعقد المجامع لتجادل في مسائل الهرطقة، ها نحن نجتمع اليوم في الأمم المتحدة لا لنصّر على شكل واحد من أشكال العقيدة، بل لنقرّ ونحافظ على قاعدة أخلاقية مشتركة تجمع كل الديانات والعقائد تحت مظلة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي صدر عام ١٩٤٨.

صورا يشاهدها أناس يعيشون في ظل ظروف صعبة بل وخطرة في شتى أنحاء العالم. ولا يهم إن كانت تلك الصور دعاية أو تشويها للحقيقة، فالتكنولوجيا الحديثة التي تشكل مصدر العديد من الميزات ووسائل تكشف هي الأخرى عن كامل نطاق الاختلافات القائمة بيننا.

علينا أن نتعلم أن نعامل سكان جميع البلدان على نحو ما نرغب أن يعامل مواطنونا أنفسهم به. وعلينا أن نصر على أن يتمتع كل فرد في الأسرة البشرية جمعاء بحياة كريمة.

إن أندورا ملتزمة بتقديم المعونة لأغراض التنمية في جميع أنحاء العالم. ومنذ عام ١٩٩٥، دأبنا على زيادة مساهمتنا من الميزانية في هذا المجال، ونأمل أن تتمكن في غضون سنتين من تكريس نسبة ٠,٧ في المائة من ميزانيتنا لأغراض تقديم المعونة لبلدان العالم الثالث. إن فلسفة التنمية التي ننتهجها تدعم مؤسسات الأمم المتحدة، حيث تتطلع إلى الحلول الصغيرة التي تشجع على الاعتماد على الذات واتخاذ زمام المبادرة على النطاق المحلي. ونحن متحمسون بوجه خاص للمشاريع التي تستهدف رعاية الأطفال والتعليم ومساعدة النساء على فتح مؤسسات تجارية خاصة بهن. ونحن ملتزمون أيضا بتشجيع الزراعة المستدامة لأننا نسلّم بأن الممارسات الزراعية السليمة توفر أفضل دفاع في مواجهة كوارث المحاصيل. لهذه الغاية، تعزم أندورا أيضا أن تنضم السنة المقبلة إلى منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.

إن ضالة الاعتمادات التي تخصصها ميزانية أندورا لشراء الأسلحة حدت بالمؤلف الموسيقي والمغني بيت سيغر إلى إهدائنا أغنية في الستينات، ما زال صدى كلماتها يتردد حتى اليوم، على غرار تردده في السابق حين جعل جيلا بأكمله يغني "سنتغلب على مصاعبنا. سنعيش في سلام".

العظيمة حين وقعت تلك المدينة في أيدي الامبراطورية العثمانية بعد قرن من الزمن.

أيا ليتنا نتعلم من أحداث التاريخ ونستفيد من دروس التعايش السلمي، متجنبين أخطاء الماضي ومقدرين لحظات الانفتاح بين ثقافات القرون الغابرة!

إننا نعيش في عالم من التناقضات الواسعة، حيث أدى الاستخدام الخطر للتقدم التكنولوجي أو عدم الحرص فيه إلى جعل الحياة معرضة للهلاك على نطاق عالمي أوسع. ففي حين كان وباء الطاعون في الماضي يستغرق سنوات ليحتاح أوروبا، نرى الأوبئة الحديثة اليوم - سواء الفيروسات البيولوجية منها أو فيروسات الحواسيب - تنتشر عبر أنحاء العالم في غضون ساعات قليلة.

إن التلوث والاحترار العالمي ظاهرتان تثيران همتنا جميعا. فالتحولات الغربية التي طرأت على المناخ في السنوات الأخيرة، وتلوث محيطاتنا وبحيراتنا العظمية، تهدد جميعها ببيئتنا. ولعل الأسلحة النووية أخطرها أثرا على حياة كل فرد من البشر في الكرة الأرضية. وكل هذه النكبات، ما كان منها حاضرا أو لائح في الأفق، يتطلب تعاونا دوليا يتيح لجنسنا البشري البقاء على قيد الحياة.

وما يبعث على شديد الأسى أن من في يدهم معظم مفاتيح الوقاية من تدهور الحياة على الأرض يواصلون إغفال هذه المشكلة، مولين اهتمامهم الأكبر لمصالح الشركات الكبرى المسؤولة على أفضح نحو عن تلويث كوكبنا، كما يواصلون تطبيق سياسة طاقة تقوم على الاستغلال العشوائي للموارد المحدودة وعلى تدني كلفتها.

لقد بات عالمنا قرية متراسة، على غرار أندورا التي يعرف كل من فيها ما يصنعه الآخر. وبقدر اقتراب المسافات في ما بيننا، تتزايد أهمية محاربة الفقر والمعاناة. وعلينا ألا ننسى أن الفضائيات تبث يوميا من البلدان المترفة

السيد آهرن (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): لقد شكلت السنة المنصرمة صدمة كبيرة بالنسبة للأمم المتحدة ومنظومة الأمن الجماعي التي تمثلها.

فالمنظمة لم تستطع تحمل خسارة موظفيها ذوي التفاني والخبرة الذين سقطوا ضحية عمل إرهابي في بغداد يوم ١٩ آب/أغسطس. ولا أنجس قدر مساهمة أي من الأفراد الذين لا قوا حتفهم في سبيل خدمة قضية البشرية إن نوّهت خصيصا بسرجيو فييرا دي ميللو. وأود أن أعرب عن التقدير الخاص لعمله في تحقيق مولد دولة تيمور - ليشتي الجديدة، التي أصبحت آخر دولة تقبل في عضوية الأمم المتحدة.

إننا نعيش في فترة تتسم بانعدام الأمن إلى حد كبير. يدب فينا الخوف - الخوف من الحرب، والإرهاب، وأسلحة الدمار الشامل، والمجاعة، والمرض، والكرهية العرقية والدينية، والجريمة المنظمة. وتعمل الحكومات، فرادى وجماعات، لوقاية شعوبها من هذه التهديدات. لكن طبيعة التحدي تتطلب عملا عالميا منسقا.

ولحسن الحظ أننا، لدينا منظمة الأمم المتحدة، التي تجمع أمم العالم في خدمة السلم والأمن الدوليين. ولو أننا لم تكن لدينا بالفعل منظمة كهذه، لكان علينا، بالتأكيد، أن نبتكرها. ومأساة البشرية أننا لا نستخدمها بالحد الأقصى من الفعالية. ويقول المعلقون مرارا إن الأمم المتحدة فشلت. ومن الصعب في كثير من الأحيان دحض هذا القول.

من الذي ينبغي إذن أن يلام؟ لكي نجيب على ذلك السؤال علينا أن نسأل: ما هي الأمم المتحدة؟ الجواب موجود في الميثاق. لقد أنشئت هذه المنظمة باسم شعوب الأمم المتحدة. وعندما تفشل الأمم المتحدة، فلأننا، الحكومات التي تمثل شعوب الأمم المتحدة، قد فشلنا، بشكل انفرادي أو جماعي، في الوفاء بالتزاماتنا.

لقد تغيرت أشياء كثيرة منذ ذلك الحين وأندورا لا تخصص حتى مبلغ ٤,٥٠ دولارات الزهيد لميزانيتها الدفاعية. فنحن لا ننفق حاليا قرشا واحدة على هذا الغرض.

في هذا العالم المليء بالتنوع والمتناقضات، كان يمكن للمبالغ الضخمة التي لو لم تنفق على الأسلحة الحديثة والقديمة لساعدت البشرية جمعاء على أن تحيا حياة كريمة. ولأمكننا أن نقضي على جميع الأمراض. ولأمكننا أن نوفر التعليم والثقافة للجميع دون استثناء. ولأمكننا بذلك أن نضع حدا للتعصب، ولنمنا الذين يستغلون جهل الناس من أن يكون لهم ضحايا أو أذنان مأجورين.

فلنحاول الاستفادة إذن بعض الشيء من هذه المناقشات والخطب الطويلة التي نصفق لها من منطلق المجاملة الدبلوماسية، دون أن ننصت إليها في كثير من الأحيان. فالأخطار الجاثمة أمامنا كثيرة جدا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس وزراء إمارة أندورا على البيان الذي أدلى به.

اصطحب رئيس وزراء إمارة أندورا، السيد مارك فورنيه مولنيه، من المنصة.

خطاب السيد برتي آهرن، رئيس وزراء أيرلندا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان يدلي به رئيس وزراء أيرلندا.

اصطحب السيد برتي آهرن، رئيس وزراء أيرلندا، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): يسرني بالغ السرور أن أرحب بدولة رئيس وزراء أيرلندا، السيد برتي آهرن، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

ذلك في تقوية مواردنا الجماعية بما يحقق مصالح كل عضو من أعضاء البشرية. وبالاقتباس مع بعض التصرف مما قاله الرئيس جون كيندي، علينا ألا نسأل ما الذي يمكن أن تفعله الأمم المتحدة لنا، وإنما ما الذي يمكن أن نفعله نحن للأمم المتحدة.

الأمم المتحدة بحاجة إلى إصلاح. ونحن جميعا نقبل ذلك. ومؤسساتنا ليست فعالة بالقدر الكافي، وفي بعض الأحوال، لا تمثل بالقدر الكافي العضوية اليوم. لقد ناقشنا هذه المسائل باستفاضة كبيرة، لكننا ترددنا في اتخاذ القرارات الصعبة. وقد حان وقت وضع مصالح المجتمع الدولي الأوسع فوق المصالح القطرية الضيقة.

إننا محظوظون، في هذه اللحظة، بأن يكون رجل بمكانة كوفي عنان الرائعة أمينا عاما؛ إنه رجل يحظى باحترام عالمي ويعمل على تحقيق مصالح المجتمع الدولي بأسره. إنه لم يتراجع عن التعامل مع مصاعب الإصلاح، وقد دعا في خطابه أمام هذه الجمعية أعضاء هذه المنظمة إلى المشاركة في ذلك الجهد. ويجب أن نجد الشجاعة والسخاء للتصدي لهذا التحدي.

لقد كان العامان الماضيان فترة من تاريخ البشرية تدفع إلى التأمل بشكل خاص. فقد وقعت وفيات كثيرة جدا وحدث دمار هائل في شتى أنحاء العالم. وكم من هذا كله كان في الإمكان تجنبه لو أن الأمم المتحدة كانت قادرة على الوفاء، على نحو أفضل، بمقاصدها النبيلة الموضوعة في الميثاق؟

أنا لا أدعي أن من الممكن استئصال قدرة الإنسان على الشر، أو القضاء بالكامل على الميل إلى السعي إلى حل نزاعات بالعنف. لكنني أسلم بأن الأمم المتحدة لو كانت أكثر قوة، وأكثر عزمًا، وأكثر احتراما، وأكثر نشاطا لأمكنها أن تمنع بعضا من معاناة العامين الماضيين.

وفشلنا هو، وأنا أؤكد هذا، أننا نتجاهل مرارا كونه هذه المنظمة أنشئت لا لخدمة أمننا بشكل منفرد وإنما لخدمة البشرية كلها. في كثير من الأحيان، يسعى أعضاء إلى استغلال هذه المنظمة لخدمة مصالحهم الوطنية بالسعي إلى جعلها تعتمد قرارات جزئية أو متحيزة؛ وتجاهلهم قراراتها عندما لا تناسبهم، وبتشجيع العمل بشأن بعض المسائل والصراعات بينما يعوقون العمل، أو حتى النظر، في مسائل أخرى. وكثيرون منا أذنبوا باتباعهم هذا النهج.

نحن لا يمكننا أن نتحمل ببساطة استمرار هذا التصرف. العالم سريع التغير. وكل يوم يأتي بإدراك جديد بمدى التكافل بيننا. وخيار انغلاقنا في أمان بعيدا خلف جدران تكفل لنا الحماية لم يعد قائما. وعلينا أن نتعلم أن نعيش معا، وأن نتقاسم موارد هذا الكوكب، وأن يهتم كل منا بالآخر. ويمكننا أن نحتفظ بأولوياتنا الوطنية والثقافية والدينية، لكننا بحاجة إلى إدراك أننا جميعا، أولا وقبل كل شيء، أعضاء الجنس البشري، ويجب علينا أن نعمل وفقا لذلك.

نريد نظام حكم عالميا صالحا للبقاء يمكن أن يكفل السلم والأمن الدوليين. ولكي يكون صالحا للبقاء، يجب أن تتوفر لذلك النظام صفتان أساسيتان: الفعالية والشرعية. ولكي يكون فعالا، فإنه يتطلب التأييد الواضح من مجتمع الدول كلها. ويجب احترام قراراته، وعند الضرورة، يجب أن نكون مستعدين وقادرين على العمل لتأمين ذلك الاحترام. ولكي يحتفظ النظام بشرعيته، فيجب أن يعمل لمصالح المجتمع الدولي كله.

لذلك، أناشد الحكومات الممثلة في هذه الدورة للجمعية العامة أن تغير أسلوب تفكيرنا تجاه الأمم المتحدة. ولنتوقف عن معاملتها كأداة لا تكون مفيدة إلا بقدر فائدتها لجداول أعمالنا القطرية. ولنستخدم الأمم المتحدة بدلا من

مسألة أخرى انتقلت مؤخرا إلى مقدمة الاهتمامات، وأبرزها الأمين العام، هي تلك المتعلقة بالمادة ٥١ من الميثاق والظروف التي يكون في ظلها للدول الأعضاء الحق في التصرف دفاعا عن النفس. إن تطوير أسلحة الدمار الشامل في الفترة التي مرت منذ التوقيع على الميثاق، وظهور عناصر فعالة من غير الدول لها القدرة على التدمير الشامل، تثير أسئلة جادة فيما يتعلق بالنقطة التي ترى فيها دولة ما أن من الضروري أن تتصرف دفاعا عن النفس، وهذه أيضا مسألة تتطلب تفكيراً جاداً.

إن حكومتي تشعر بقلق بالغ للقبول الواسع الانتشار بمذهب الضربة الوقائية. وبالنظر إلى الطابع المهلك المتزايد للأسلحة الحديثة، فإن خطر وقوع وفيات هائلة ودمار واسع وتصعيد شديد خطر بالغ.

ومما له فعالية أكبر من الضربة الوقائية هو، بطبيعة الحال، اتقاء خطر الصراع عن طريق طائفة واسعة من الخطوات في المجالات الدبلوماسية والاقتصادية والإنسانية وغيرها.

ينبغي لنا أن نكرس المزيد من الاهتمام للتعامل مع الأسباب الجذرية للصراع. ويجب أن نسعى إلى تحديد الصراعات المحتملة بأسرع وقت ممكن والتعامل معها قبل أن تفلت من أيدينا. وحيثما يصبح صراع، مع هذا، ممكن الوقوع، فينبغي لنا أن نتصرف على نحو أكثر حزماً لقمعه. ولا يمكننا ببساطة أن نتحمل قبول بقاء ما يسمى بالصراعات المنسية أو المتجاهلة. فأني صراع يهدد السلم والأمن الدوليين هو من الاهتمامات المشروعة للأمم المتحدة وينبغي أن يكون مدرجا في جدول أعمال مجلس الأمن.

أود الآن أن أتناول بإيجاز عددا من المسائل المحددة التي تثير قلق حكومتي.

العالم اليوم مختلف كثيرا عن العالم الذي كان قائما عندما وضع الميثاق. إنه أصغر، وأكثر ازدحاما، وأكثر توقدا. والجيوب المنعزلة من الموائل البشرية اقتربت من بعضها بعضا بسبب الانفجار السكاني والهجرة والسفر بالطائرات الأسرع والأرخص، والتلفاز والإنترنت ونمو التجارة الحرة وتطوير أسلحة الدمار الشامل. إن ما يحدث في جزء من العالم يمكن أن يكون له أثر فوري مثير بشكل متزايد في جزء آخر.

وقد أثار هذا التطور أسئلة حول تفسير حكيمين هامين من أحكام الميثاق. الحكم الأول هو الفقرة ٧ من المادة ٢، التي تمنع، الأمم المتحدة، عمليا، من أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما. ومع ذلك، تظهر، بشكل متزايد، مشكلة في مجتمعتنا العالمي بشأن ما إذا يمكن اعتبار مسألة ما تدخل بالكامل في صميم الاختصاص الوطني لدولة ما، ومتى يحدث ذلك. وبعض الحالات أكثر وضوحا من غيرها.

وأنا أرى أنه عندما تهدد أحداث داخل بلد السلم والأمن الدوليين، فإنها تصبح مسألة تم المجتمع الدولي بطريقة مشروعة. وبالمثل، لا يمكنني أن أقبل أن على المجتمع الدولي أن يتنحى جانبا ويقبل الانتهاك الواسع النطاق الصريح المستمر لحقوق الإنسان. لقد تلقينا دروسا قاسية في الماضي. ولا يجوز أن يكون الدافع للتدخل، لمنع محاولة ارتكاب إبادة جماعية، هو اللحظة التي يبدأ فيها المهاجرون التدفق عبر الحدود.

في الوقت نفسه، يثير التدخل الدولي أسئلة جادة. ويمكن أيضا أن يفرض مخاطر على النظام الدولي. من الواضح أن التدخل مطلوب، لاعتبارات موضوعية، في بعض الحالات البالغة الشدة. لكن هناك حاجة للعمل بعناية عن طريق هذا المفهوم بغية تكوين توافق آراء دولي حوله.

ولا مناص من استئناف الطرفين العمل على تنفيذ خارطة الطريق، بما يؤدي إلى الحل المتمثل في إقامة دولتين استناداً إلى الرؤية الواردة في قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢). وهما بحاجة إلى دعم اللجنة الرباعية. غير أن هذه الوساطة لن تنجح في حالة كونها منحازة أو تصور أنها كذلك. ومن ثم يجب أن نحرص على التوازن في مطالبنا ومحاسبة الجانبين بنفس الدرجة.

ويعاني شعب العراق من أحداث ليست في معظم الحالات من صنعه. ونريد أن نرى وضع حد لهذه الآلام بأسرع ما يمكن. ولا يمكن للشعب العراقي أن يشارك في ذلك إلا برفضه من يمارسون العنف وتخريب المنشآت الصناعية. ويجب أن نحرص السلطات القائمة بالاحتلال حرصاً شديداً على الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي.

إن الشعب العراقي بحاجة إلى أن يتحد المجتمع الدولي على دعمه في تعمير بلده على الصعيدين السياسي والاقتصادي. ولا غنى عن الأمم المتحدة بما لها من خبرة فريدة ومشروعية للجهود المبذولة من أجل مساعدة الشعب العراقي على استعادة سيادته بأسرع ما يمكن وبناء عراق جديد ينعم بالسلام ويسالم جيرانه. وتطلع إلى أن ينهض أعضاء مجلس الأمن في هذه اللحظة الحاسمة بمسؤولياتهم ويتوصلوا إلى اتفاق على قرار جديد يمثل مصالح شعب العراق ويمكن أن يلقي التأييد الضروري من المنطقة ومن المجتمع الدولي على اتساعه.

ويشكل انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية تهديداً خطيراً للسلام والأمن الدوليين. ويجب أن نحدد التزامنا بمكافحة انتشار هذه الأسلحة، والعمل على استئصالها بشكل كامل. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال

الصراع بين إسرائيل والشعب الفلسطيني لا يزال يفرض تهديداً خطيراً على السلام العالمي. وتجربة بلدي الوطنية الصعبة تبين أنه ليس هناك شيء أفضل من الخط المستقيم للوصول إلى السلام. وتجربتنا في أيرلندا تبين بوضوح أن الزعماء البعيدي النظر لا يمكن أن يسمحوا لجهودهم بأن تقع رهينة بين الإرهابيين والمتطرفين. يجب أن يتحلوا بالحكمة للنظر فيما وراء الاعتبارات السياسية لآخر عمل شنيع.

وأكثر من ذلك، أنه يجب على الزعماء أن يكونوا مستعدين للتعامل بعضهم مع بعض. وكما قال جون هيوم، الحائز على جائزة نوبل للسلام، "أنت تصنع السلام مع أعدائك لا مع أصدقائك". وعلى الرئيس عرفات مسؤولية قيادة شعبه بعيداً عن العنف والعودة إلى طاولة المفاوضات. هذه مسؤولية يجب أن يتحملها. وإن التهديدات بطرده أو اغتياله مضللة وخطيرة بشكل عميق ولا يمكنها إلا أن تزيد من إعاقة الجهود الرامية إلى تحقيق تسوية.

لا يمكن للسلام الدائم أن يتحقق إلا عن طريق المفاوضات. ويجب على الفلسطينيين أن يدركوا أن العنف قد فشل. إن الإرهاب خطأ وهو لم يأت بشيء سوى البؤس لإسرائيل وفلسطين كليهما. وقد جعل التوصل إلى حل توفيقى أكثر صعوبة من ذي قبل.

يجب على إسرائيل أن ترى أن القمع ومحاولات العزل المادي لن تجلب لها أمناً طويلاً الأجل. وأنجع وسيلة تؤمن بها إسرائيل مستقبلاً تنعم فيه بالسلام هي أن تقبل حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته الخاصة ذات مقومات البقاء، استناداً إلى حدود عام ١٩٦٧. وينبغي أن تعكس إسرائيل على الفور سياستها القائمة على بناء المستوطنات والطرق المقصورة على المستوطنين وإقامة جدار أمني على الأراضي الفلسطينية.

فعلي أو متصور، فعلياً أن نواجه تلك الحقيقة ونحاول قدر الإمكان القضاء على هذا الظلم الفعلي أو المتصور. ومحاولة تفهم أسباب الإرهاب لا ينبغي أن يساء تفسيرها على أنها تعاون مع الإرهاب. بل هي على العكس من ذلك خطوة ضرورية نحو استئصاله. وأستطيع أن أستند في كلامي هذا إلى خبرتي بالتطورات التي حدثت في بلدي طوال عقود.

وتواجه حكومة أفغانستان وشعبها تحديات هامة في العام المقبل، وبخاصة اعتماد دستور وإجراء انتخابات وطنية. وتعرض طريق ذلك مصاعب حمة، ولا سيما الحالة الأمنية الخطيرة. ويحتاج الأمر إلى دعم مستمر وكامل من جانب المجتمع الدولي إذا أريد لأفغانستان أن تفيق من محتتها الطويلة. وقد وفّت أيرلندا من جانبها بما قطعته على نفسها من تعهدات إزاء تعمير أفغانستان.

أما في أفريقيا فقد أحرز خلال العام الماضي شيء من التقدم المشجع صوب تسوية بعض الصراعات الطويلة المستعصية. ونحث أطراف الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية على تنفيذ الالتزامات التي تعاقدت عليها. ويجب على دول الجوار أن تحترم التزاماتها وواجبها المتمثل في عدم التدخل في هذه المنطقة.

ولا تزال سيراليون، بمساعدة الأمم المتحدة، على المسار الصحيح المؤدي إلى التنمية والسلام في المستقبل. كما أحرز بعض التقدم في ليبيريا. وأريد أن أعرب عن تقديري لجهود الدول الأعضاء التي أسهمت في تحقيق هذا التطور الإيجابي. ولا غنى عن استمرارها في المشاركة، إلى جانب الأمم المتحدة، في مساعدة شعب ليبيريا على توطيد ما تحقق وبناء السلام في بلده. ويسرني أن أبلغ الجمعية العامة بأن حكومتني ستقدم بتوصية لبرلمان بلدنا في الأيام القليلة القادمة بأن تشارك قوات الدفاع الأيرلندية بوحدة كبيرة في عملية الأمم المتحدة المرتقبة لحفظ السلام في ليبيريا.

منظومة شاملة وصارمة من المعاهدات والالتزامات الدولية القابلة للتحقق منها والمفروضة على الجميع.

وستواصل أيرلندا مع شركائها في ائتلاف البرنامج الجديد بذل الجهود فيما يتعلق بترع السلاح النووي خلال دورة الجمعية العامة لهذا العام. وهي تدعو جميع الدول التي يساورها القلق بشأن مسألة أسلحة الدمار الشامل إلى المشاركة البناءة في عملية نزع السلاح وعدم الانتشار المتعددة الأطراف. فلا مجال لازدواجية المعايير.

ويجب علينا أيضاً أن نصمم بشكل قاطع على مكافحة خطر الإرهاب. ونحن مدينون بهذا لضحايا ١١ أيلول/سبتمبر ولضحايا الفظائع الإرهابية المرتكبة قبل ذلك وبعده. وقد زادت التدابير التي وضعها مجلس الأمن من صعوبة تنظيم شبكات الإرهاب الدولي وتمويل أنشطتها. غير أن هذه المنظمات لا تقف مكتوفة الأيدي. ولا بد لنا من اليقظة ومضاعفة الجهود لنجعل من المستحيل على عملاء الإرهاب الدولي أن يعملوا.

بيد أنه يجب أن يكون واضحاً في أذهاننا ونحن نفعل ذلك أن ضرورة مكافحة الإرهاب لا تمنح ترخيصاً باتخاذ إجراءات مناقضة لميثاق الأمم المتحدة أو مناهضة لمجموعة حقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني الدولي التي بذلنا كل هذه الجهود في صياغتها.

ويجب أن نحاول أيضاً معالجة أسباب الإرهاب. فالإرهاب ليس نوعاً من الإثم المتأصل في البشرية. فلا يولد أطفال إرهابيون. بل يتحول بعض الناس إلى إرهابيين في مرحلة معينة من حياتهم. وعلينا أن نحدد كيفية حدوث ذلك وأسبابه.

وإذا وجدنا بعض الشباب يجري تلقينهم الإرهاب، يتعين علينا التعامل مع من يسعون لبث الكراهية والفرع. وإذا وجدنا أنهم يتصرفون، ولو كانوا مخطئين، رداً على ظلم

ويشمل هذا كفالة أن تصبح كافة مظاهر النشاط شبه العسكري شيئاً من الماضي، وأن تلتزم جميع الأطراف بالتشغيل الكامل والمستمر للمؤسسات الديمقراطية المنصوص عليها في اتفاق الجمعة الحزينة. وبعد مفاوضات مكثفة اقتربتنا بشكل مشير في نيسان/أبريل من الإنجاز المطلوب، ولكننا للأسف لم ننته من تسوية المشاكل عندئذ.

وبعد صيف من أهدأ فصول الصيف التي شهدتها شوارع أيرلندا الشمالية، تدخل العملية الآن مرحلة حاسمة أخرى حافلة بالتحدي والفرص. وسيكون للتطورات التي تحدث على مدى الأسابيع القليلة المقبلة تأثير حاسم على ما إذا كانت الانتخابات، التي أرى أن تجري قبل نهاية العام، ستجري في جو يؤدي إلى تشكيل إدارة قادرة على العمل بعد انتهاء الاقتراع.

ولكي يحدث هذا، يجب أن تبدي جميع الأطراف المؤيدة للاتفاق روح القيادة والشجاعة، وأن تواجه مسؤولياتها وتتخذ القرارات التي تعلم أنها صحيحة، وتشجع مؤيديها على مد أيدي الصداقة للآخرين. وبوصفنا شريكين في هذه العملية، نعمل أنا ورئيس الوزراء بليز، كما تعمل حكومتانا بالتعاون معاً عن كئيب على دعم جميع القادة المحليين السياسيين وقادة المجتمع الذين يخاطرون من أجل السلام.

فنحن في أيرلندا نعلم جيداً مما يجري في مناطق العالم الأخرى التي تجاهد للإفلات من إرث العنف أن عملية تسوية الصراع لا يمكن أن تراوح مكانها. فإما أن تستمر في التقدم أو تفقد الزخم والاتجاه وتنهار. أما أن نرضى بالواقع ونفترض أن فرص التقدم الحالية يمكن تأجيلها إلى لحظة أكثر ملاءمة من الواجهة السياسية فهذا خطأ فظلاً عن أنه خطر. والفرصة سانحة الآن في حالة أيرلندا الشمالية، وآمل أن تنهض لمواجهة ذلك التحدي بشكل جماعي في الأسابيع

واحترام حقوق الإنسان أساس لا غنى عنه للسلام والأمن. ويكمن عدم احترام حقوق الإنسان وراء كثير من الصراعات سواء الداخلية أو الدولية. وتشجيع حقوق الإنسان هو بحق أمر يهم المجتمع الدولي بأسره، ويجب أن يظل من المهام الرئيسية للأمم المتحدة وأن يدمج في جميع أنشطتها.

ولا مجال للتقاعس والرضا عن الذات. بل يجب أن نسلم جميعاً بأنه لا يوجد بلد يتمتع بالكمال، بما في ذلك البلد الذي ننتهي إليه. وفي وسعنا جميعاً أن نفعل خيراً مما فعلنا حتى الآن.

وأود أن أشيد بالأفراد الكثيرين الشجعان في أنحاء العالم، من المدافعين عن حقوق الإنسان، الذين يخاطرون بالتمييز ضدهم وبالسجن وما هو أسوأ من ذلك ليكفلوا وفاء الحكومات بالتزاماتها تجاه حقوق الإنسان.

وقد شكل إنشاء المحكمة الجنائية الدولية علامة واضحة على إصرار المجتمع الدولي على تقديم المنخرطين في جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب إلى العدالة. وستواصل أيرلندا مع شركائها في الاتحاد الأوروبي تقديم الدعم الراسخ للمحكمة الجنائية الدولية وهي تنهض بأعمالها. وأحث من لم يوقعوا على نظام روما الأساسي أو ينضموا إليه على أن يفعلوا ذلك، وأحث جميع الدول على التقيد الدقيق بالمبادئ التي يقوم عليها.

ولا تزال عملية السلام في أيرلندا الشمالية من الأولويات الرئيسية لدى الحكومة الأيرلندية. ومن دواعي الأسف أنه نظراً لتناقص الثقة بين الأحزاب السياسية، فقد عقلت المؤسسات السياسية الموروثة في أيرلندا الشمالية منذ عام تقريباً. وما يرحنا نعمل منذ ذلك الحين من أجل استرجاع الثقة والاطمئنان الضروريين لعودة هذه المؤسسات وبقائها.

أن نكون صارمين في تقييم ما أحرزناه من تقدم في عام ٢٠٠٥، وفقا لما ألزمتنا أنفسنا به.

وفي مؤتمر قمة الألفية، ألزمتُ أيرلندا بتحقيق هدف المساعدة الإنمائية الرسمية الذي حددته الأمم المتحدة بنسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي بحلول عام ٢٠٠٧. ومنذ ذلك الوقت، زادت أيرلندا المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها إلى ٠,٤١ في المائة، ولا تزال ملتزمة بتحقيق الهدف في عام ٢٠٠٧.

إن التجارة الدولية العادلة والمفتوحة ضرورية للسلم والرخاء العالميين، وهي جزء لا يتجزأ من النظام المتعدد الأطراف الذي تعهدنا بحمايته. ومن دواعي أسفي أنه لم يتسن التوصل إلى اتفاق في محادثات منظمة التجارة العالمية التي عقدت مؤخرا في كانكون. وإني أتفهم إحباط الذين يرون أنهم لم يعاملوا بإنصاف في الأسواق العالمية. ولكن إذا تخلينا عن نظام التجارة المتعدد الأطراف وسمحنا بانحراف التجارة والاستثمار عن مساريهما وسمحنا بتشويههما من خلال اتفاقات ثنائية وإقليمية، فإننا سنلحق الضرر - ربما على نحو لا يمكن إصلاحه - بأفضل أداة متاحة لنا لشن حملات جديفة على الفقر ولرفع مستويات المعيشة على صعيد عالمي. فلنعمل على مضاعفة الجهود التي نبذلها لتحقيق اتفاق يوفر وصولا منصفًا إلى الأسواق، ويتيح لنا جميعا في نفس الوقت أن نحافظ على جوهر ثقافتنا وبيئاتنا المتميزة.

ربما كانت السنة الماضية سنة صعبة بالنسبة للأمم المتحدة، ولكن الأحداث أثبتت لشعوب العالم أنها منظمة لا غنى عنها وأنها في صميم نظام الأمن الجماعي. وقد أنطنا بما شرعية وسلطة فريديتين. ويتطلع الناس إليها في جميع أنحاء العالم بأمل وترقب. دعونا نعمل معا لضمان أن تكون الأمم المتحدة منظمة جديرة بالمثل التي ينص عليها ميثاقها، منظمة جديرة بثقة الذين يعتمدون عليها للحصول على المساعدة

والأشهر المقبلة جميع الأطراف التي أسهمت في التوصل إلى اتفاق الجمعة الحزينة.

ويسير الفقر وانعدام الأمن جنبا إلى جنب، ويجب الموازنة بشكل وثيق بين جهود الأمم المتحدة لتشجيع السلام والأمن وبين عملها في معالجة الأسباب الجذرية للفقر.

عندما نشرت في دبلن تقرير الأمم المتحدة عن التنمية البشرية في تموز/يوليه الماضي، لاحظت مدى قوته في التذكير بأن العالم أخذ في التحول إلى مكان أقل إنصافا. ووفقا لما جاء في التقرير، يوجد الآن ٥٤ بلدا - غالبيتها العظمى في أفريقيا - أشد فقرا الآن مما كانت عليه في التسعينات. فالعالم الذي لا يزال يعيش فيه كل من ١,٢ بليون نسمة على أقل من دولار يوميا، ويوجد فيه ١٤ مليون طفل فقدوا والديهم بسبب فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ويبلغ احتمال وفاة المرأة أشد في البلدان الفقيرة فيه أثناء عملية الولادة ١٧٥ ضعفا من احتمال وفاة المرأة في البلدان الغنية، عالم جائر بطبيعته، وبالتالي فإنه غير آمن.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

في دورة الأمم المتحدة الاستثنائية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) المعقودة في عام ٢٠٠١، قلت إن أيرلندا ستزيد من إسهامها في مكافحة الفيروس/الإيدز بمبلغ ٣٠ مليون دولار سنويا. وتجاوز إنفاقنا في العام الماضي على برامج الفيروس/الإيدز ٤٠ مليون دولار - وهذا يعني أن ما أنفقناه على مدى السنوات الثلاث الماضية تضاعف عشر مرات.

ولقد دعا إعلان الألفية إلى شراكة عالمية من أجل التنمية، وكما هو الحال في أية شراكة، ثمة مسؤوليات تقع على عاتق جميع الأطراف. ويجب تحقيق مشاريع المساعدة الإنمائية الرسمية، وتخفيف عبء الدين، والحكم الجيد. ويجب

جيدا. ونحن نحترم ونجل ما أبداه مرة أخرى في هذه الظروف العصبية من صبر وبراعة وحكمة وتصميم.

وقد أضاف الهجوم على مقر الأمم المتحدة في بغداد في ١٩ آب/أغسطس بعدا مأساويا غير مرحب به وإلحاحا لدورة الجمعية العامة لهذا العام. ونحن متعاطفون مع أقارب وأصدقاء الضحايا، الذين نعرب لهم مرة أخرى عن تعازينا العميقة. فهذه ليست أول مرة في تاريخ الأمم المتحدة تعلن فيها المنظمة الحداد على موت موظفيها البارعين نتيجة لأعمال العنف، أثناء تأديتهم الواجب.

وبالإضافة إلى أن ما حدث كان مأساة إنسانية، فهو في الحقيقة يمثل - لأول مرة - هجوما مباشرا ومتعمدا على الأمم المتحدة نفسها. وبهذا المعنى، يتعين لتحليل تأثيرات هذا الهجوم في بغداد أن يشكل جزءا لا يتجزأ من الاعتبارات الأوسع نطاقا المتعلقة بمياكل وأهداف النظام الدولي.

وحقيقة الأمر أنه يتوفر للمجتمع الدولي في الأمم المتحدة نظام حيوي ولا غنى عنه. بيد أنه صحيح أيضا أن المجتمع الدولي اعتبر هذا النظام لمدة طويل أنه نظام مُسلم به. وتشكل الأحداث التي وقعت على مدى الأسابيع والأشهر القليلة الماضية تذكرة جديدة بأن إجراء الإصلاح بسرعة مسألة ضرورية. ويتعين أن نصغي إلى نصيحة الجمعية العامة بأن الإصلاح يجب أن يكون جذريا.

وأحد العناصر الهامة في عملية بناء تعاون وتضامن دوليين يكمن في البعد الإقليمي. وقد اكتسب هذا البعد أهميته في التصميم الأصلي لميثاق الأمم المتحدة. فعلى مدى الشهور الإثني عشر الماضية اختتمت مالطة، بالإضافة إلى تسعة بلدان أخرى، مفاوضات ناجحة للانضمام إلى واحد من أكبر مظاهر التعاون الإقليمي إبداعا وإثارة للإعجاب: وهو الاتحاد الأوروبي. وقد صادق شعب مالطة على نتائج هذه المفاوضات، أولا في استفتاء ومن ثم في اقتراع عام

والحمائية، جديرة بمثل وتفاني الذين يعملون فيها وجديرة بتضحيات الذين قدموا أرواحهم في خدمتها.

وكما أوضح الأمين العام عندما خاطب هذه الدورة للجمعية العامة: إننا نقف على مفترق طرق. دعونا نتأكد من أننا نختار الطريق الصحيح.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء أيرلندا على بيانه الذي ألقاه للتو. اصطحب السيد بيرتي آهيرن، رئيس وزراء أيرلندا، من المنصة.

خطاب الأونرابل السيد إدوارد فينش أدامي، رئيس وزراء جمهورية مالطة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يليه رئيس وزراء جمهورية مالطة.

اصطحب السيد إدوارد فينش أدامي، رئيس وزراء جمهورية مالطة، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يسرني سرورا كبيرا أن أرحب بمعالى رئيس وزراء جمهورية مالطة، الأونرابل السيد إدوارد فينش أدامي، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد أدامي (مالطة) (تكلم بالانكليزية): أود أولا أن أتقدم بالتهنئة إليكم، يا سيدي، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين. إن أمامكم مهمة هامة تتطلب جهدا كبيرا. وبوسعكم أن تعتمدوا، في أداء مهامكم، على الدعم الكامل مني ومن وفد مالطة.

أغتتم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري للرئيس السابق للدورة السابعة والخمسين، السيد يان كافان، على التفاني والمبادرة اللذين أنجز من خلالهما مهمته. وأود أيضا أن أعرب عن دعمنا للأمين العام. فقد كانت الشهور الإثنا عشر الماضية صعبة بشكل خاص له وللمنظمة التي خدمها

المجلس بقوة، لا سيما الأعضاء الدائمين، على ألا يدخروا جهدا لتحقيق ذلك الهدف.

ومسألة التسليح اليوم تواجهنا بتعقيدها المحيرة. فعلى النقيض الأول، هنالك الواقع المؤلم للأطفال الجنود الذين يلوحون ويهددون بأسلحة تقليدية فتاكة. وعلى نقيض آخر، هناك احتمال ذو مصداقية يتمثل في أن المجموعات الإرهابية ستحصل على أسلحة الدمار الشامل وستستخدمها مما قد يتسبب في حدوث مأساة ودمار كبيرين في صميم الدول. فهذان النقيضان قد حلّفا أثرا في العملية الأكثر تقليدية لنزع السلاح التي كانت بجد ذاتها تتقدم بطريقة مترددة ومتقطعة على مدار السنين.

ومع ذلك، فإن عملية نزع السلاح رغم ترددتها وتقطع فتراتها إلا أنها حققت بعض النتائج التي يمكن أن نبي أكثر عليها. وطائفة من الاتفاقات والصكوك متاحة بالفعل فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية. والتحديات الأكثر إلحاحا في هذا الصدد تكمن في مجالي الامتثال والتحقق.

وفي الأشهر الأخيرة، عمل الاتحاد الأوروبي من أجل وضع استراتيجية أمنية شاملة حول مسألتي عدم الانتشار وأسلحة الدمار الشامل. وأحد المبادئ الأساسية التي تشكل هذه الاستراتيجية هو ضرورة دعم وتنفيذ المعاهدات والاتفاقات المتعددة الأطراف الموجودة في هذا المجال. ويتصف دعم المؤسسات المتعددة الأطراف المكلفة بالتحقق من الامتثال لهذه الاتفاقات وضمائها بنفس القدر من الأهمية. ومن بين هذه المؤسسات الرئيسية الأمم المتحدة.

إن الإرهاب في يومنا هذا ظاهرة غير مسبوقه من حيث دوافعه وعناده ووسائله. وعلى مدى الأشهر الـ ١٢ الماضية فإن الأعمال الإرهابية قد ضربت الناس عشوائيا في مناطق الصراع القائم وفي مناطق أخرى على حد سواء.

أجري في وقت سابق من هذا العام. وتنبثق رغبتنا في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي بصورة رئيسية من فهمنا لتاريخ منطقة أوروبا - البحر الأبيض المتوسط وواقعها الحالي، ومن موقع مالطة ودورها في هذه المنطقة.

وفي نفس الوقت، كان هدف مالطة من العضوية في الاتحاد الأوروبي يتمثل في أن هذه العضوية أداة أخرى لتعميق وتعزيز التزامنا الطويل الأجل تجاه التعاون والتضامن الدوليين.

نحن ممتنون جدا لرؤية تطور الاتحاد الأوروبي بسرعة ليصبح شريكا رئيسيا في الأمم المتحدة في المسعى الجماعي لتحقيق التعاون والتضامن على صعيد عالمي. ويشجعنا اكتشافنا مدى ما يمكن أن تقدمه هذه الشراكة لتعزيز الفرص حتى بالنسبة للأعضاء الصغار ليقوموا بدور إيجابي وبناء في العديد من المسائل التي تم العالم.

ومن بين هذه المسائل، مسألة الأمن بجميع أبعاده المعقدة التي اكتسبت أهمية هائلة هذا العام. وأحد الجوانب الأكثر إثارة للقلق في هذا الصدد الطريقة التي أصبحت تتشابك فيها الأبعاد المختلفة للإرهاب وتحديد الأسلحة. وقد أصبحت هذه الصلة عنصرا من التصورات المختلفة أحيانا لمصادر المخاطر الأمنية التي تواجهها الدول. وأدى هذا بدوره إلى اختلافات في التشديد على أولويات الإجراءات حتى بين دول تتلاقى سياساتها ونهجها الأخرى إلى حد كبير. وعندما تنعكس هذه الخلافات داخل مجلس الأمن نفسه، فإننا نخاطر باضمحلال هيكل الشرعية الدولية الذي لا يزال هشاً.

وبالنسبة لمسألة العراق على وجه الخصوص، من المهم جدا أن يتوصل مجلس الأمن إلى اتفاق في وقت مبكر حول الدور الذي يجب أن تقوم به الأمم المتحدة في إعادة ترسيخ النظام والشرعية في ذلك البلد. ونحث جميع أعضاء

وهذان الواقعا يغذي أحدهما الآخر عن طريق حلقة مفرغة من الكراهية المتفاخمة والعنف. وربما كان من أكثر أوجه الخوف بالنسبة للوضع في فلسطين حقيقة أن كل فشل يتبع جهود صنع السلام يزيد مستوى الكراهية والعنف تدريجيا. وينبغي للمجتمع الدولي أن يجد سبيلا لكسر الحالة التي تجعل الطرفين النقيضين يغذيان أحدهما الآخر.

وإسرائيل تحتاج إلى التسليم بوضوح بعدم شرعية وجودها في الأراضي المحتلة. وهذا يعني عكس التدابير التي تصاحب هذا الاحتلال - ولا سيما بناء وصيانة المستوطنات، وبناء السور الفاصل على الأراضي الفلسطينية.

وفضلا عن ذلك، فإن دعم القيادة المختارة للشعب الفلسطيني مسألة ضرورية إذا ما أريد إحراز التقدم نحو تحقيق السلم والاستقرار. ومن هذا المنطلق، فإننا نطالب إسرائيل بالامتناع عن القيام بأي عملية ترحيل وأن تتوقف عن أي تهديد لسلامة رئيس السلطة الفلسطينية المنتخب.

ويتعين على الفلسطينيين من جهتهم، أن يعترفوا بأن جميع أعمال العنف ضد المدنيين غير مقبولة ويجب أن تتوقف بدون شروط. وتحتاج السلطة الفلسطينية إلى أن تؤكد سيطرتها على الوضع وأن تمنع المزيد من أعمال الإرهاب.

وبالرغم من الانتكاسات الأخيرة، فإن نهج المجموعة الرباعية ما زال بحاجة إلى دعم وتشجيع. وتوفر المجموعة الرباعية، بحكم تكوينها، أفضل الآفاق لإيجاد السبل الكفيلة لتبديد الحالة التي تغذي التطرف لدى الجانبين. وما زال الأمل قائما في أن تكون الرغبة في السلام والمصالحة، في صميم الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني على حد سواء، أقوى من هذيان الخوف والكراهية.

إننا في مالطة ننظر دائما إلى قضية فلسطين من خلال تأثيرها على مسألتي الأمن والتعاون في منطقة البحر

وتدابير مكافحة الإرهاب المتخذة بعد الهجمات هنا في نيويورك بتاريخ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وفرت لنا أدوات يمكن أن يكون لها تأثير إذا ما طبقت بشكل قوي وشامل ومتسق. ويجب أن يظل ردنا قاسيا وواضحا. وفي نفس الوقت، وكما ذكرنا الأمين العام، بينما توجد ضرورة أكيدة لمواجهة المجموعات الإرهابية بحزم، فإن ذلك ينبغي ألا يكون أبدا على حساب الالتزام بحقوق الإنسان.

والهدف المتعلق بزيادة الأمن على الصعيد العالمي يتطلب بذل الجهود على جبهات مختلفة واسعة، تمتد من قضايا تتعلق بصنع السلام وحفظ السلام، إلى مسائل تتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

والأمم المتحدة لديها سجل ثابت من المشاركة الإيجابية في حفظ السلام. والتجارب الأخيرة في سيراليون وتيمور - ليشتي وكوسوفو تقدم بالفعل أمثلة مشجعة على ذلك. ويذكرنا الأمين العام بأن جهود حفظ السلام، خاصة ما أسماه عملية "قوية" لحفظ السلام، يجب أن يتم تزويدها بالقدرات الضرورية وبالولاية المناسبة على حد سواء. وهو يشير بحق أيضا إلى أن حفظ السلام يجب أن يسبقه إجراء فعال صوب تسوية الصراع.

إن قضية فلسطين هي إحدى المسائل التي لم تغلب جهود تسوية الصراع المستدامة عليها بعد. فعلى مدى الأسابيع القليلة الماضية، شاهدنا التبدد التدريجي لجهد رئيسي ومستدام آخر لصنع السلام في تلك المنطقة.

والعراقيل المباشرة أمام تحقيق السلام في فلسطين تنبثق من اتجاهين مضادين. فمن جهة، هناك واقع الاحتلال غير القانوني للأراضي الذي تحقق وتواصل بالقوة العسكرية. ومن جهة أخرى، هناك واقع مقاومة هذا الاحتلال الذي تستخدم فيه أساليب غير مقبولة لترويع المدنيين وللتدمير من أجل تحقيق غرضها.

على الساحة الدولية. وفي بعض المجالات عملت أيضا على تفاقم حالات الظلم الناجمة عن تلك التفاوتات. وبالتالي، هناك حاجة أكبر إلى أن يثابر المجتمع الدولي على بذل جهوده لاتخاذ المزيد من التدابير الملموسة والفعالة في بناء - توافق الآراء. ولقد أبرز الاجتماع رفيع المستوى الخاص بمرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذي احتتم مؤخرا السبيل الذي يتعين علينا من خلاله التصدي للمشاكل ذات البعد العالمي.

فمشكلة الإيدز تؤكد أيضا على أهمية مواصلة الجهود نحو وضع معايير بشأن الأبعاد المختلفة للحياة الدولية.

إن الممارسة المتعلقة بتنظيم أنشطة سنوية للمعاهدات وهو ما بدأ العمل به في أعقاب مؤتمر قمة الألفية قد أثبتت جدارتها في هذا المجال. ويركز نشاط هذا العام على المعاهدات المتعلقة بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية. وفي هذه المناسبة، ستقوم مالطة بالتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية واثنتين من بروتوكولاتها. وبهذا نكون قد قمنا بالتصديق على ١١ من ١٥ معاهدة من المعاهدات التي ركز عليها الأمين العام خلال العام الجاري، أو بالانضمام إليها.

وثمة مسألة تتعلق بالاستنساخ حيث وضع المعايير لا يزال في مراحله الأولى. وتتطرق مالطة إلى هذه المسألة من وجهة نظر أدبية وأخلاقية وثابتة مبنية على الاحترام العميق للحياة البشرية. ونعتقد أنه بينما تكون الاعتبارات العلمية هامة أحيانا بالنسبة لمسائل من هذا النوع، إلا أن القرارات النهائية يجب أن تبني بشكل رئيسي على الاعتبارات الإنسانية والأخلاقية والأدبية الأساسية. وانطلاقا من هذه الروح، فإن مشروع القرار الذي يقترح اتفاقية تمنع كل

الأبيض المتوسط. وعضويتنا في الاتحاد الأوروبي ستتيح لنا فرصا معززة لتكثيف دورنا التقليدي في هذا الصدد.

ومنذ إطلاق الاتحاد الأوروبي للمبادرة الأوروبية - المتوسطة في عام ١٩٩٥، ظل التقدم في إطار العملية التعاونية الأوروبية - المتوسطة بطيئا ولكن ثابتا. وتأثر هذا التقدم بالحالة المتقلبة في فلسطين خلال هذه السنوات. ولكن الاتجاه العام لا يزال إيجابيا، حتى في الأوقات العصيبة جدا.

ويسهم حل مسألة لوكربي مؤخرا في زيادة إيجاد الجو المناسب لتعزيز التعاون الإقليمي.

ويعيدونا الأمل الآن أن تكمل جهود الأمين العام المصحوبة بجهود الاتحاد الأوروبي الحثيثة بالنجاح فيما يتعلق بتسوية إحدى المشكلات التي ما تزال قائمة في منطقتنا - وهي مشكلة قبرص. وترحب مالطة في أيار/مايو المقبل باندماج قبرص المعاد توحيدها إلى أسرة الاتحاد الأوروبي.

ومن بين القوى الرئيسية للعملية الأوروبية - المتوسطة تلك التي تكمن في الصلة الموجودة بين قضايا الأمن وقضايا التعاون الواسعة في الميدانين الاقتصادي والإنساني. وفي تقرير الأمين العام هذا العام، أشار إلى أن القضايا المتعلقة بالتنمية تشكل جزءا هاما من الالتزامات المتخذة بموجب إعلان الألفية. ويلاحظ الأمين العام أنه تم التوصل إلى توافق أقوى في الآراء بشأن هذه القضية. لكنه يجذر أيضا من أنه لا تزال هناك شكوك عميقة فيما إذا كانت الدول الأعضاء عازمة بشكل واف على اتخاذ إجراء بشأن توافق الآراء هذا.

إن إخفاق اجتماع منظمة التجارة العالمية في كانكون الأسبوع الماضي يبرز المصاعب المتأصلة في ترجمة توافق الآراء الواسع إلى عمل ملموس. وفي مجال التجارة، كما هو الحال في مجالات التنمية الأخرى، الواقع هو أن العولمة قد كشفت وجود عدم توازن رئيسي وتفاوت كبير

قبل شهر بالتحديد شاركنا كل شخص في هذه القاعة وكل عضو في هذه الجمعية الأمل في أن عملية السلام في الشرق الأوسط لعلها قد عادت أخيرا إلى مسارها، وإن حلا للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني ربما لاح في الأفق. وقد بشر إنشاء حكومة فلسطينية جديدة بوضع حد للإرهاب وإيجاد بداية جديدة.

إن بارقة الأمل هذه قد بددها في ١٩ آب/أغسطس الإرهابيون الذين فجروا حافلة ملأى بالأسر اليهودية وهي في طريق عودتها إلى ديارها عقب الصلاة عند الحائط الغربي، أقدس موقع في الديانة اليهودية. وقد قتل ٢٣ شخصا، صغارا وكبارا، أمهات ورضعا في هذا الهجوم. إن ذلك الهجوم نفذته حماس، وهي منظمة إرهابية كان ينبغي بمقتضى خارطة الطريق أن تقوم السلطة الفلسطينية بتفكيكها، والفشل في تفكيك حماس وغيرها من المنظمات الإرهابية أدى بجهودنا الدبلوماسية إلى حالة من الجمود. ولقد اختارت السلطة الفلسطينية الإحجام عن العمل والتواطؤ في الإرهاب بدلا من الوفاء بالتزاماتها.

لا يسعنا أن نسمح لهذا بأن يستمر. يجب علينا أن نستعيد الأمل في أن نستطيع بناء مستقبل أفضل لأولادنا. يجب تفكيك البنية التحتية للإرهاب لتمكين من إعادة جهودنا الخاصة بالسلم إلى مسارها من جديد. ولا يوجد وقت أفضل من الآن. ولا توجد طريقة أخرى.

لسنوات عديدة كان يُعتقد أن الإرهاب في الشرق الأوسط مشكلة إسرائيل وليس مشكلة العالم. اليوم يعرف العالم خلاف ذلك. ليست إسرائيل وحدها اليوم هي التي تندب فقدان أحبائها. بمن فيهم النساء والأولاد والأطفال على أيدي الإرهابيين. للأسف انضمت إلينا شعوب عبر المعمورة - من مومباسا إلى الدار البيضاء، ومن موسكو إلى

شكل من أشكال الاستنساخ البشري تعبر بالكامل عن وجهة نظرنا. ولهذا السبب فإننا سنؤيد مشروع القرار هذا. وفي نفس الوقت نحن نعتقد أيضا أنه فيما يتعلق بمثل هذه المسائل ذات الحساسية الأخلاقية والأدبية العميقة، فإن التقدم الحقيقي لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال توافق الآراء.

إن المسائل المعروضة على الجمعية العامة عديدة وواسعة النطاق. ومثل جدول الأعمال هذا المكثف والمتنوع يؤكد على أهمية وحيوية منظماتنا. وفي نفس الوقت يشير أيضا إلى المشاكل المتعلقة بالفعالية وبسير العمل اللذين يشكلان مصدر قلق للعديد منا.

وأثق بأن الجمعية ستجد بتوجيهكم، سيدي الرئيس، الحكمة والطاقة اللازمين لتحديد أولوياتها بوضوح واتخاذ الإجراءات الضرورية. وأتمنى لكم كل التوفيق في مساعاكم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية مالطة على البيان الذي ألقاه من فوره.

اصطحب الأوزابيل إدوارد فينش أدامي، رئيس وزراء جمهورية مالطة، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لدولة السيد سيلفان شالوم، نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية إسرائيل.

السيد شالوم (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): أود أن أهنيئ سعادة وزير خارجية سانت لوسيا على تبوئه رئاسة الجمعية العامة، وأتمنى له النجاح الكبير.

أعلم أن الكثيرين في هذا المكان ينظرون إلى ياسر عرفات كرمز للكفاح الفلسطيني. ومن المفجع لشعبه ولشعبنا أنه واحد من أسوأ رموز الإرهاب العالمية. ففي الأعوام العشرة التي انقضت منذ أن قطع عرفات عهدا لإسرائيل والعالم بأنه لن يستخدم الإرهاب، قتل ١٢٦ ١ إسرائيليًا وجرح الآلاف في ١٩٠٠٠ هجوم إرهابي فلسطيني منفصل. وفي أعداد نسبية، فهذا يساوي وفاة ١١٠٠٠ فرنسي أو ٥٦٠٠٠ أمريكي من جراء الإرهاب في نفس الفترة الزمنية.

يجب أن نتوقف هذه المجازر. فأثرها مدمر على كلا المجتمعين. ويتحمل ياسر عرفات المسؤولية المباشرة عن هذه المعاناة المروعة. لقد قاد شعبه على طريق الإرهاب - من خطف الطائرات إلى التفجيرات الانتحارية - لأكثر من ٣٠ عامًا، مفضلاً دائما آلام الإسرائيليين على مكاسب الفلسطينيين. لقد كان، ولا يزال، يمثل أكبر عقبة أمام السلام بين شعبينا. وما دام مسيطراً على أدوات القوة، لا يمكن أن تظهر قيادة معتدلة. والتصويت لصالح عرفات، كما شهدنا في هذه الجمعية في الأسبوع الماضي، هو تصويت ضد الشعب الفلسطيني. وعندما يكسب عرفات، يكسب الإرهاب ونخسر جميعاً. وبدلاً من الالتفاف حول عرفات، يجب أن يلتف المجتمع الدولي حول المصالح الحقيقية للشعب الفلسطيني. ويجب أن يقوم بذلك الآن، قبل أن يحمض بالشعب الفلسطيني على طريق الإرهاب والدمار.

وعندما تبرز في نهاية المطاف قيادة فلسطينية تتمتع بالمسؤولية والصلاحيات - قيادة مستعدة للانضمام إلى الحرب على الإرهاب - ستجد فينا شريكاً جاهزاً للسلام. إن إسرائيل تلتزم بالرؤية المتعلقة بالسلام في الشرق الأوسط التي أعلن عنها جورج بوش، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٢. ولن تتنازل إسرائيل فيما يختص بسلامة مواطنيها، ولكننا سنقطع شوطاً

بالى. حتى الأمم المتحدة التي تمثل للعديدين رمزا للسلام وحسن النية لا تتمتع بالمناعة.

يعلم مجتمع الأمم ونحن نجتمع اليوم هنا في نيويورك بعد مرور مجرد عامين قصيرين على أحداث ١١ أيلول/سبتمبر أن أولئك الذين يحاولون تحقيق مآربهم السياسية من خلال قتل الأبرياء مستعدون لضرب أي شخص أو أي شيء يمثل قيمتي الحرية والحياة الإنسانية.

لقد أعلن الإرهاب الحرب علينا جميعاً. وغالبا ما وقفت إسرائيل وحدها في هذه المعركة. ونحن البلد الذي عانى أكثر من أي بلد آخر من الإرهاب. فهمنا دائما خطر الإرهاب على الديمقراطية والحرية في كل مكان حتى عندما رفض الآخرون رؤية هذا الخطر وأدانونا لما اتخذناه من إجراءات. لقد فهمنا دائما أن الإرهاب مهما كانت القضية التي يدعي خدمتها، لا يسعى سوى إلى الهدم بدلا من البناء.

ولا يمكن أن يكون هنالك حياد في الحرب على الإرهاب ولا يمكن أن يكون هناك مناعة يتمتع بها مرتكبو تلك الأعمال. إن الامتناع ليس خياراً. وهذه ليست حرباً اختيارية. لن يتم القضاء على الإرهاب حتى يتحد العالم ضده. خيارنا الوحيد هو الانتصار. يجب على كل عضو في المجتمع الدولي أن يقوم باتخاذ وتعزيز تدابير أساسية لسد كل أقبية الدعم المالي والمعنوي والسياسي لهذا العدو المشترك.

إن الدول الأعضاء في هذه المؤسسة والتي ترعى الإرهابيين وتوفر لهم الملاذ هي دول متواطئة في أعمال الإرهاب ويجب اعتبارها مسؤولة عن جرائمها. وليس من قبيل الصدفة أن الدول التي ترعى الإرهاب مثل إيران وسورية تسعى أيضاً إلى الحصول على أسلحة الدمار الشامل. ويعرض عداؤها للحرية ولسيادة القانون مستقبل الإنسانية بعينه للخطر.

إن ثقافة السلام هذه يجب ألا تتخلل حدود الشرق الأوسط فحسب، بل ينبغي أن تتخلل جدران الأمم المتحدة أيضا. وفي الماضي، بينت الأمم المتحدة لنا أن بإمكانها أن تقوم بدور إيجابي. ولقد اضطلعت الجمعية العامة هذه بدور رئيسي في تأسيس دولة إسرائيل قبل ٥٥ عاما. وقرارا مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) يمثلان معلمين على طريقنا إلى المفاوضات والسلام.

ولكي تقوم الأمم المتحدة بهذا الدور البناء في المستقبل، لا بد لها من الإصلاح. ويجب أن تبتعد عن العداء والانحياز للذين سيطروا على جدول أعمالها في الشرق الأوسط. وعلى مدى أكثر من ثلاثة عقود، اتخذت هذه الجمعية كل عام مجموعة كبيرة من القرارات التي تستهدف النيل من إسرائيل وتحدي مصالحها والنهوض بإرادة أشد أعتها.

إنني أحمل في يدي مجموعة من قرارات الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة بشأن الشرق الأوسط - ١٧٥ صفحة ليست مملوءة بالأمل، بل بجدول أعمال الماضي السلبية.

وما من بلد آخر عانى مثل هذه الهجمات غير المبررة والتمييز المستمر داخل منظومة الأمم المتحدة. لقد آن الأوان لوضع حد لحملة التحريض الدبلوماسية هذه.

ومن أجل الإسرائيليين والفلسطينيين - بل من أجل الأمم المتحدة والسلام ذاته - أدعو هذه الهيئة إلى أن تسمو فوق سياسات الأمس البالية، وأن تعتمد جدول أعمال جديدا وجريئا للغد.

وأدعو الجمعية العامة إلى نبذ الاعتماد التلقائي للقرارات المعادية لإسرائيل، والاهتداء إلى سبل تعيد إليها أهميتها بالنسبة لمصالح الشعوب التي تدعي خدمتها. وأدعو

إضافيا، كما أثبتنا ذلك من قبل، لينعم شعبنا بالسلام والأمن.

ونحن مستعدون للعمل مع الفلسطينيين ومع المجتمع الدولي لتصبح هذه الرؤية واقعا. ولكي يحدث ذلك، على القيادة الفلسطينية أن تتخذ القرار الأخلاقي والاستراتيجي بنبذ الإرهاب نهائيا، وأن تجعل صنع السلام ممكنا. ولا بد أن تقوم شعبها لبناء مجتمعه بدلا من السعي إلى تدمير مجتمعا. وعليها أيضا أن تفهم أن الفقر لا يولد الإرهاب، بل الإرهاب هو الذي يولد الفقر.

ولا يمكننا أن نكتفي بتفكيك البنية التحتية للإرهاب. لا بد أن نبني بنية تحتية للسلام. وعلى الزعماء السياسيين والأخلاقيين هئية بيئة تنبذ التطرف وتمكن صانعي السلام. وهذا ينسحب بالأخص على العالمين العربي والإسلامي، حيث يؤدي التحريض ضد إسرائيل إلى إغلاق القلوب والعقول أمام إمكانية إقرار السلام.

وعلى القادة أن يتعدوا بشعوبهم عن ثقافة الكراهية، وأن يستبدلوها بثقافة التسامح. ولا بد من التعبير بشكل محدد عن التعاون والتبادل في وسائل الإعلام والتعليم والعلم والتجارة لتعزيز رسالة التسامح والقبول.

ومن أجل مستقبلنا الجماعي، لا بد أن نسمع أصوات الاعتدال. ومن أجل مستقبلنا الجماعي، يجب أن نتعلم إسرائيل والدول العربية العيش معا جنبا إلى جنب للتغلب على صراعاتنا، كما تعلمت دول أوروبا أن تغلب على صراعاتها. إن إسرائيل تعيش بين جيرانها العرب، ونحن نؤمن بمستقبل مشترك يسوده السلام والرخاء معهم. واجتماعاتي العديدة مع قادة عرب خلال الأيام القليلة الماضية قد شجعتني على الاعتقاد أن بوسعنا معا أن نجعل منطقتنا مكانا أفضل.

وقد قطع مؤسسونا عهداً ليس لشعب إسرائيل فحسب، بل لشعوب الشرق الأوسط ككل - بالسعي إلى السلام والعمل من أجل التقدم المشترك لمنطقتنا.

وأنا أعرف شخصياً المعنى العميق لهذا المسعى التاريخي. لقد أتيت إلى إسرائيل لاجئاً فتياً من تونس. وأنا واحد من مئات الآلاف من المهاجرين الذين وفرت لهم إسرائيل الوعد والحماية والحرية والفرصة، من خلال قيم الديمقراطية ومؤسستها.

وأقف هنا اليوم لكي أؤكد أمام دول العالم مرة أخرى التزام بلادي بالسلام. السلام بالنسبة لشعب إسرائيل ضرورة أخلاقية وتاريخية. و"شالوم" - الكلمة العبرية المرادفة للسلام - كلمة أساسية في لغتنا وتراثنا. إننا نقول بها "أهلاً" و"وداعاً". وهي الاسم الذي نطلقه على أطفالنا. وهو الاسم الذي تحمله أسرتي.

ونبينا أشعيا، هو الذي جلب رسالة السلام هذه إلى العالم قبل قرون، عندما قال: "وسيحولون سيوفهم إلى محاريث ورماحهم إلى مناجل. ولن تُشهر أمة سيفاً في وجه أمة، ولن يتعلموا الحرب بعد الآن".

إن سجل إسرائيل التاريخي واضح. فكلما ظهر شريك حقيقي للسلام قوبل بيد ممدودة من إسرائيل. وهذا ما حدث عندما أتى الرئيس المصري أنور السادات إلى القدس في عام ١٩٧٧، وهذا ما حدث عندما وقّع عاهل الأردن الملك حسين معاهدة السلام معنا عام ١٩٩٤. وهذا ما يحدث اليوم. فإسرائيل مستعدة لإكمال دائرة السلام مع كل جيرانها - السلام الحقيقي وليس مجرد سلام لعناوين الصحف، بل السلام الذي يضع حداً للعنف والعداء ويجلب لمواطني منطقتنا تغييراً إيجابياً.

ومن هذه المنصة العظيمة - المنصة التي تشارك فيها كل البشرية - أدعو جميع زعماء سورية ولبنان وإيران

الجمعية العامة إلى أداء رسالتها التاريخية لتسهم بذلك في النهوض بما يجمعنا، وليس ما يفرقنا.

وفي صباح ١ شباط/فبراير من هذا العام، فقدت إسرائيل رائدها الفضائي الأول في كارثة مكوك الفضاء كولومبيا - وكان طياراً ماهراً وجسوراً عرفته شخصياً، وهو ابن لناجين من المحرقة، وبطل وطني.

لقد جسد العقيد إيلاد رامون روح أمتنا. كان رجلاً يتحلى بالشجاعة والإقدام، وكرس حياته لرفاه شعبه. وبينما كان يسعى للإسهام في تقدم مواطنيه، لقي حتفه مع زملائه من الولايات المتحدة والهند، في مهمة علمية لخدمة الإنسانية جمعاء.

إن المكانة التي تبوأها إسرائيل في مثل هذه المساعي الدولية للتعاون والإنجاز ليست من قبيل المصادفة. وفي السنوات الـ ٥٥ التي انقضت منذ أنشئت دولة إسرائيل وحظيت بالاعتراف والترحيب ضمن أسرة الدول، فإن إنجازاتنا في ميادين العلم والتكنولوجيا والفنون والآداب والزراعة والطب، توازي أفضل الإنجازات في العالم.

وبرنامجنا للتعاون الدولي يُحتفى به في أكثر من ١٠٠ دولة حول العالم، إذ تنقسم المهارات والخبرات والمعرفة لفائدة الملايين من البشر.

ونحن نمد يد الصداقة هذه إلى كل شعوب العالم. ونرحب بتحسين علاقاتنا مع أوروبا، في الوقت الذي نبقي ملتزمين بالنهوض بعلاقات أوثق مع دول أفريقيا وآسيا والأمريكتين.

إن الحلم الصهيوني الذي راود مؤسسي إسرائيل تمثل في أن تخرج إلى الدنيا دولة في وطننا القديم تكون ملاذاً لشعبنا من الاضطهاد، ومكاناً يمكن فيه للشعب اليهودي أن يمارس حقه في تقرير المصير في العصر الحديث، ومعقلاً للديمقراطية والفرص لمواطنيها جميعاً.

بغداد بتاريخ ١٩ آب/أغسطس ملتزمين بنقل مُثل الأمم المتحدة إلى شعب العراق. وقدموا أعظم تضحية من أجل تفانيهم. ونحن نفجع لفقدانهم، ولكن لن يضعف عزمنا على مساعدة الشعب العراقي على إعادة بناء بلده وفقا لمبادئ العدالة والأمن.

إن ما يجعل العراق، حسب اعتقادي، بهذه الأهمية هو طريقة تعريض هذه المؤسسة ومقصدتها للاختبار طوال أكثر من ١٢ عاما. فعلى امتداد تلك الفترة ظل المجتمع الدولي متفقا على أن نظام صدام حسين يشكل خطرا على السلم والأمن الدوليين، في إطار الفصل السابع، وذلك من خلال نشره لبرامج أسلحة دمار شامل وتحديه الفريد لإرادة الأمم المتحدة. ومع ذلك، ففي وقت سابق من هذا العام، وللأسف، انقسمنا حول موعد وماهية الإجراءات اللازمة للتصدي للتهديد العراقي.

وأنا بالطبع أسلم بهذا الخلاف على الإجراءات العسكري الذي اتخذته المملكة المتحدة والولايات المتحدة وآخرون والمسؤوليات الثقيلة التي نتحملها الآن، ولكنني أعتقد اعتقادا راسخا أن القرارات التي اتخذناها كانت القرارات السليمة. لقد كانت سلطة الأمم المتحدة على المحك. وبعد إعطاء نظام صدام حسين فرصة أخيرة للامتثال للأمم المتحدة، ماذا كان سيحدث لو انصرفنا عنه ببساطة؟ هل كان العالم سيصبح اليوم مكانا أكثر أمانا؟ وهل كان العراق سيصير اليوم مكانا أفضل؟ وهل كانت الأمم المتحدة ستصبح اليوم مؤسسة أقوى؟ الإجابة على كل سؤال من تلك الأسئلة هي لا. صدام حسين كان سيزداد جرأة بفضل إخفاقنا في اتخاذ إجراء؛ وكان كل ديكتاتور سيتشجع على أن يحدو حذوه؛ وكانت سلطة الأمم المتحدة ستضعف بشكل خطير.

ومع ذلك، وأيضا كانت مناقشات فصل الربيع، فلقد اجتمعنا الآن مرة أخرى على هدف مشترك. وكما أقر

والشعب الفلسطيني إلى التخلي بشكل نهائي عن عدائهم لنا والانضمام إلينا في بناء مستقبل أفضل لأطفالنا.

مساء اليوم، سأعود إلى القدس، العاصمة الأبدية للشعب اليهودي، لكي أنضم إليه في الاحتفال بالسنة اليهودية الجديدة. وطبقا لعاداتنا، فهذا وقت يقرر فيه الرب مصير كل فرد في العام الجديد. إنها أيام تأمل وصلاة. فليت يُستجاب لكل صلواتنا من أجل السلام ومن أجل الحياة، ولعل أفعال وأعمال كل الدول والشعوب المثلة هنا في هذه القاعة تجلب للبشرية السلام وكل البركات التي يمكن للحياة أن تقدمها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الرايت أونابيل السيد جاك سترو، وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكمنولث في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

السيد سترو (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) (تكلم بالانكليزية): أستهل كلمتي بتأين الدكتورة عقيلة الهاشمي، العضو البارز في مجلس الحكم العراقي، التي توفيت في وقت سابق اليوم.

لقد تشرفت بلقاء الدكتورة الهاشمي في وقت سابق من هذا العام في لندن ولاحقا في بغداد، وأعجبتني شجاعته وتفانيها من أجل الشعب العراقي. إن الدكتورة الهاشمي قُتلت على أيدي من يريدون حرمان الشعب العراقي من المستقبل الديمقراطي والمزدهر الذي يستحقه بحق. وأفضل خدمة يمكن أن نقدمها لإحياء ذكراها هي أن نلحق الهزيمة بالإرهابيين وأن نضمن بأن تسود رؤيتها الخاصة بعراق سلمي وحر.

ونحن بالطبع ندين بهذه الخدمة لكل من سقطوا من أجل قضية السلام في العراق. فلقد كان سيرجيو فييرا دي ميللو وموظفو الأمم المتحدة الذين قُتلوا أو أُصيبوا في انفجار

مترابطة بين المؤسسات. وبعبارة أخرى، ينبغي أن يتحدد الجدول الزمني وفقا لاحتياجات الشعب العراقي وقدرته التدريجية على تولى الحكم الديمقراطي، بدلا من وضع مواعيد نهائية جزافية.

وليس العراق للأسف الإقليم الوحيد في الشرق الأوسط الذي يواجه فيه المجتمع الدولي تحديات كبيرة. فقبل ثلاثة أشهر، كنا جميعا نعلق آمالا كبيرة على عمل المجموعة الرباعية، المؤلفة من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي والولايات المتحدة، في إسرائيل والأراضي المحتلة. ومن المفجع أن هذه الآمال قد تحطمت في ١٩ آب/أغسطس بفعل الجريمة الإرهابية الفظيعة في القدس، والتي وقعت بعد مجرد ساعات من جريمة إرهابية بشعة استهدفت الأمم المتحدة في بغداد. ولكن يجب على المجتمع الدولي أن يبقى متحدا إزاء الوسائل والغايات في الشرق الأوسط. فلا توجد بدائل عن خريطة الطريق ولا يمكن أن تكون هناك بدائل عن النتيجة التي يود العالم بأسره أن يراها - وهي دولتان، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. هذا وحده ما يمكن أن يكون الذكرى المناسبة للآلاف الذين فقدوا أرواحهم من كلا الجانبين منذ بدء هذا الصراع المروع.

ويظهر مجال القضايا التي تتصدى لها حاليا الأمم المتحدة ووكالاتها الأهمية المستمرة لهذه المؤسسة. فلجنة مكافحة الإرهاب وفرت للأمم المتحدة رؤية واضحة لعملها بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر التي وقعت قبل عامين، ولكن يجب الآن أن نبني على ذلك العمل، وأن نعطي اللجنة الخبرة والسلطة على تدعيم قدرة الدول الأعضاء على التصدي للإرهاب والتغلب عليه.

ونعلم أيضا أن انتشار الأسلحة واحد من أكبر الأخطار التي نواجهها بالإضافة إلى الإرهاب. وتؤدي

مجلس الأمن في قراراته الثلاثة ١٤٧٢ (٢٠٠٣) و ١٤٨٣ (٢٠٠٣) و ١٥٠٠ (٢٠٠٣)، فنحن لدينا مصلحة مشتركة في أن نساعد المواطنين العراقيين على اعتناق الحقوق والحريات التي حُرِّموا منها طويلا والتي أُسست هذه المؤسسة من أجلها. نعم، لا تمثل الحالة الأمنية تحديات هائلة. فالإرهابيون الذين يمتنون الحرية يسعون إلى إغراق العراق في فوضى. ولقد وجهوا ضربات بغیضة إلى الشعب العراقي وجنود التحالف وعمال المعونة الدوليين، ولكنهم سيفشلون في النهاية.

ودعونا أيضا لا نفقد مرة أخرى رؤية ما تم تحقيقه وما يتحقق. لقد انتهى حكم صدام حسين الإرهابي. وجهاز التعذيب والقهر الذي قضى على حياة الآلاف قد ولى. ولدينا بدلا منه بدايات تتمثل في حكومة تمثيلية يديرها عراقيون من أجل العراقيين؛ ووزراء جدد يقدمون خدمات يومية إلى الشعب؛ وصحافة حرة؛ والحرية لأعضاء كل الطوائف الدينية في أن يتعبدوا كما يرغبون؛ ومستشفيات ومدارس تعمل؛ وحركة مرور نشطة في الشوارع والطرق السريعة؛ وبداية إنعاش اقتصادي حقيقي.

وسنبقى في العراق مادام بقاؤنا ضروريا، ولكن بقدر ما تقتضي الضرورة، من أجل النهوض بمسؤولياتنا الواضحة واستعادة السيادة إلى الشعب العراقي بأسرع ما يمكننا وبطريقة منظمة. يحدوني أمل كبير جدا في أن تتمكن من الاتفاق على قرار لمجلس الأمن يعزز دور الأمم المتحدة في العراق. وفي إدارة هذا الانتقال، ينبغي أن نسترشد بثلاثة مبادئ أساسية: أولا، يجب أن يظهر انتقال السلطات الحقائق القائمة على أرض الواقع في العراق، وخاصة الحاجة إلى ضمان الأمن؛ وثانيا، يجب أن تكون المؤسسات العراقية قوية بدرجة تكفي لأن تنهض بمسؤوليات متزايدة؛ وثالثا، يجب أن تقوم ممارسة السلطات والمسؤوليات التنفيذية على أساس الحكم الرشيد، فتشمل سلطات عراقية تمثيلية وترتيبات

مكون هو الإرادة السياسية وتصميم أعضاء المجلس على اتخاذ إجراء فعال.

وأهم جزء من خطاب الأمين العام يوم الثلاثاء كان حول الخيارات التي تواجه الأمم المتحدة الآن. وقد كان على صواب بشأنها. ونحن الآن أمام طريقتين أحدهما يؤدي إلى عالم تعزز فيه الأمم المتحدة دورها بوصفها الأداة الجماعية لحماية سلامنا وأمننا، ويؤدي الطريق الآخر إلى عالم يصير فيه العمل الجماعي مرادفا للركود. ويجب ألا نسلك الطريق الثاني. وشكل خطاب الأمين العام تحديا لنا جميعا. فنحن جميعا نتشاطر عالما يصيب فيه الإرهاب الدولي الأبرياء بغض النظر عن العقيدة أو الجنسية، ونصبح أقل أمنا حينما تقع أسلحة الدمار الشامل في أيدي غير مسؤولة. ولا يسعنا أن نرفض العمل الانفرادي بينما لا نقترح أي وسيلة متعددة الأطراف لمواجهة هذه التحديات والتصدي لها.

وما فتئت الحكومة البريطانية ملتزمة تماما بمثل الأمم المتحدة. ونحن نرى أن أهمية هذه المنظمة ظلت دائما تكمن في قدرتها على ترجمة هذه المثل العليا إلى واقع. وسنعمل من دون كلل مع الأمين العام والمجتمع الدولي لكفالة أن تحتفظ الأمم المتحدة بكل من مثالياتها وفعاليتها وأن تعززهما.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد يان كارلسون، الوزير المكلف بسياسات التعاون الإنمائي والهجرة واللجوء ووزير الخارجية بالنيابة في السويد.

السيد كارلسون (السويد) (تكلم بالانكليزية): في الساعات الأولى من صباح ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، قتلت وزيرة خارجيتنا السيدة آنا ليند، في جريمة لا معنى لها. ورحلت عنا واحدة من أبرز زعماء السويد وأكثرهم احتراماً. وفقدنا جزءاً من مستقبلنا. وهي كانت تدافع عن المقهورين وعن ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. وهي كانت تعمل من أجل السلام والعدل الدوليين ومن أجل

وكالات الأمم المتحدة ولا سيما الوكالة الدولية للطاقة الذرية عملاً كثيراً لمنع الانتشار، ولكن الغريب أن مجلس الأمن ذاته لم يتصد لقضية الانتشار لأكثر من ١٠ سنوات. ونحن نرى أن الوقت قد حان لكي يتصدى لها.

ومن ناحية أخرى، مشاكل الصراعات الداخلية مدرجة بانتظام في جدول أعمال مجلس الأمن. ولدى الأمم المتحدة معرفة وخبرة لا مثيل لهما في هذا المجال، وحققت إنجازات كبيرة في بلاد تمتد من تيمور - ليشتي إلى سيراليون، ولكن بناء الأمم جهد تعاوني ويتطلب موارد والتزاماً من الدول الأعضاء إذا كان لقدرة الأمم المتحدة على بناء السلام أن تصير فعالة. لذلك نحتاج إلى آليات جديدة للمساعدة على منع نشوب الصراعات، وبعد ذلك لمساعدة الدول قبل أن تنهار.

ويجب أيضاً أن نحقق نجاحاً حقيقياً فيما يتعلق بإعلان الألفية. ويتعين علينا أن نتغلب على نكسة كانكون ونكفل نتيجة إيجابية لجولة الدوحة.

وتتطلب تلك المشاكل ومشاكل أخرى مشتركة تصدياً جماعياً، مثلما ذكر الأمين العام هنا ببلاغة كبيرة في خطابه يوم الثلاثاء. والطريق لتحقيق ذلك هو كفالة أن تظل الأمم المتحدة ذاتها منتدى عالمياً قادراً على تحقيق نتائج. وقد طرح الأمين العام بعض الأسئلة الصعبة قبل يومين. وأرحب بمبادرته للسعي إلى تشكيل فريق عمل متميز للتقدم بمقترحات بشأن الإصلاح. وأرحب أيضاً بالتزامه الموازي بتحديث الأمم المتحدة ووكالاتها.

ومن جانبنا، نلتزم المملكة المتحدة بجعل مجلس الأمن أكثر تمثيلاً. والقضية ليست إذا كنا سنفعل ذلك ولكن كيف سنفعله. ولن ييسر مجلس أكبر وأكثر تمثيلاً في حد ذاته الخيارات الصعبة التي يتعين عليه أن يواجهها كثيراً. وأهم

استبعاد احتمال زيادة عدد الأعضاء الدائمين في مرحلة لاحقة.

ونحن نرحب بنية الأمين العام تكوين فريق خبراء رفيع المستوى للنظر في التهديدات لأمننا وفي الإصلاحات المؤسسية المطلوبة لكي تتصدى الأمم المتحدة لها.

لقد انسحبت كوريا الشمالية من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ولا تزال نواياها غير واضحة. والبرنامج النووي في إيران، وحياسة الهند وباكستان لأسلحة نووية، ورفض إسرائيل التوقيع على المعاهدة، جميعها أمور تثير القلق. وفي العديد من البلدان تولى الأسلحة النووية أهمية متنامية في العقائد العسكرية. والمناقشات في الأمم المتحدة بشأن إيجاد جيل جديد من الأسلحة النووية الأصغر حجماً تثير قلقنا. فهذه الأسلحة لن تسهم في إيجاد عالم أكثر أمناً، إنما ستعمل على تخفيض عتبة استعمال الأسلحة النووية.

ولا يمكن التصدي لتهديدات أسلحة الدمار الشامل إلا من خلال بذل جهود متعددة الأطراف ويجب عكس مسار الأسلحة السلبية. ويجب الامتنال العالمي لمعاهدة عدم الانتشار. وتواصل السويد العمل من أجل تحقيق هذا الهدف بالاشتراك مع شركائها في ائتلاف البرنامج الجديد.

إننا نحتاج إلى أفكار جديدة بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار وبشأن كيفية تعزيز الأنظمة القائمة. ولهذه الغاية، بادرت السويد بإنشاء لجنة دولية مستقلة يرأسها السيد هانز بليكس. وفي حزيران/يونيه الماضي، اتخذت الجمعية العامة قراراً تطلعياً بشأن منع الصراع المسلح. وستواصل السويد العمل من أجل تعزيز قدرات العمل الوقائي العملي للأمم المتحدة.

ويجب أن ينصب تركيزنا على أمن الفرد. فانتهاكات حقوق الإنسان لا يمكن قبولها أبداً. كما أن سيادة الدولة تنطوي على المسؤولية. وإذا عجزت الحكومات

التعاون المتعدد الأطراف. وقد صمت صوت آنا ليند ولكن معتقداتها المتوهجة لا تزال حية فينا.

ونحن نجتمع في وقت تواجه الأمم المتحدة صعوبات وشكوكاً. وقد كانت قدرة الأمم المتحدة محط تساؤل في مرات كثيرة. وعلى الرغم من الأزمات وأوجه القصور، تحطت الأمم المتحدة هذه الصعاب. وقد كانت الأمم المتحدة لا غنى عنها في عام ١٩٤٥ وما زالت كذلك.

لا يمكن تحقيق الأمن العالمي بأعمال انفرادية. والانغلاق على أنفسنا لن يجلب السلام أو التنمية أو الديمقراطية أو احترام حقوق الإنسان. ويجب أن نعمل معا لتحديد التحديات الماثلة أمام الحلول المتعددة الأطراف والتصدي لها.

لقد قال الأمين العام مؤخراً:

”لا نستطيع بعد اليوم أن نعتبر كأمر مسلم به أن مؤسساتنا المتعددة الأطراف هي متينة بما فيه الكفاية لتواجه كل هذه التحديات“ (A/58/323، الفقرة ٤)

وأرحب بالتحدي الذي طرحه كوفي عنان علينا. وبلدان الشمال الأوروبي تؤيده. ويجب أن تتكيف الأمم المتحدة وتكيف نحن الدول الأعضاء. والإصلاح ضروري لكي نظل عصريين ومتجاوبين وفعالين ولكي نحافظ بثقة المجتمع المدني العالمي. ويجب أن يظل التضامن الدولي في بؤرة تركيزنا حينما نعيد تحديد جدول أعمالنا المشترك. وتحقيق أهداف إعلان الألفية مسؤولية مشتركة.

ومن الواجب استعادة شرعية مجلس الأمن وسلطته. ويجب أن يعكس تكوينه عالم اليوم على نحو أفضل. وأعتقد أن الاتفاق بشأن زيادة عدد أعضائه بزيادة عدد الأعضاء غير الدائمين أمر يمكن تحقيقه بسرعة معقولة، من دون

صنع القرار في جميع أرجاء العالم. والمساواة بين الجنسين تعني استخدام جميع الموارد البشرية.

والنساء قويات، لكنهن جعلن ضعيفات من خلال التمييز القانوني والاقتصادي والاجتماعي. وجعلت النساء ضحايا للعنف في الحرب ولسوء المعاملة في المنزل وللاتجار وللاستغلال الجنسي. وبالنسبة لهؤلاء النساء، فإن مسألة المساواة بين الجنسين قضية حياة أو موت. فالحقوق المتساوية للنساء في التعليم وفي المهن الفنية وفي المشاركة في السياسة لا تشكل تهديدا لنا نحن الرجال. أما غياب هذه الحقوق فهو تهديد لتقدم البشرية.

وتقتضي عمليات السلام جهودا مشتركة لكي تتكامل بالنجاح. إن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، من قبيل التجربة الأخيرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية - استمعنا إلى مناقشة الرئيس كابيلا عنها أول أمس بعناية شديدة - وبعثة الشرطة في غرب البلقان التي قادها الاتحاد الأوروبي، والعمليات العسكرية في مقدونيا، تمثل كلها نمودجا لهذا الأمر. وسواصل تطوير التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي كما نرحب بالإعلان السياسي بشأن إدارة الأزمات.

ويمكن استخلاص دروس مؤلمة كثيرة من الصراعات العنيفة في غرب أفريقيا. وترحب السويد ببعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في ليبيريا، وهي بعثة كبيرة وواسعة القاعدة. ويجب على المجتمع الدولي أن يدعم الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في إيجاد حلول مستدامة للمنطقة بأسرها. ويجاول الاتحاد الأوروبي أن يعزز مثل تلك الشراكة من خلال عمل هانز دالغرن، ممثله الخاص في بلدان اتحاد نهر مانو.

إن النساء أساسيات للسلام والمصالحة. وأرحب بحقيقة أن المنظورات المتعلقة بنوع الجنس يجري الآن إدماجها

عن حماية شعوبها، فلا بد أن يكون المجتمع الدولي مستعدا للتصرف. وفي تقرير اللجنة الدولية بشأن التدخل وسيادة الدولة المعنون "المسؤولية عن الحماية"، بينت اللجنة للمجتمع الدولي المسائل الهامة التي يضطلع بها. كيف يمكننا أن نتأكد من أن السيادة والاستقلال لن يصبحا أبدا رخصة لإساءة معاملة الأشخاص؟ وكيف ينبغي للمجتمع الدولي أن يفي بمسؤوليته عندما تعجز الدول عن حماية شعوبها؟

ويجب أن نستخدم الأدوات المتاحة استخداما كاملا لتفادي نشوب الحرب. ولا بد أن يكون مجلس الأمن مستعدا للتصرف بناء على إشارات إنذار مبكر بشأن التهديدات بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وقد تكون آليات منع تلك الحالات اقتحامية بطابعها وبمحااجة إلى تعزيزه على أساس المساءلة والقانون الدولي. وكما قال الأمين العام في خطابه يوم الثلاثاء، فإن مجلس الأمن بحاجة إلى أن يناقش نقاشا جادا أفضل السبل للرد على التهديدات بارتكاب الإبادة الجماعية أو أية انتهاكات جسيمة مماثلة لحقوق الإنسان. وسيكون منع ارتكاب الإبادة الجماعية موضوعا لمنتدى استكهولم الدولي المقرر عقده في بلدي في كانون الثاني/يناير.

ويجب وضع حد للإفلات من العقاب. والمحكمة الجنائية الدولية الآن قادرة على العمل. وستعمل المحكمة بوصفها رادعا لمرتكبي الجرائم وأداة عالمية ومتساوية لتحقيق العدالة.

وقبل عامين، اصطحبت وزيرة الخارجية أنا ليند إنها ديفيد الذي كان يبلغ ١١ عاما من العمر إلى الجمعية العامة. وحينما دخل إلى القاعة، سألت: "أمي، أين كل النساء؟". لقد رأى ما بدا الكثير منا غافلا عنه. فهناك عدد من النساء أقل من اللازم هنا، كما في الكثير جدا من هيئات

وقدمت حكومة السويد قانونا جديدا في أيار/مايو هذا العام بشأن وضع سياسة متماسكة للتنمية العالمية. وهذه هي طريقتنا لترجمة إعلان الألفية إلى سياسة وطنية. وسنولي تركيزا خاصا للالتزام بالهدف الثامن من الأهداف الإنمائية للألفية، الذي يتعلق تحديدا بالتزامات البلدان الغنية.

وتؤثر عواقب تغير المناخ علينا جميعا. ولا بد من وقف تدهور بروتوكول كيوتو.

إننا نحتاج إلى نظام عالمي للهجرة يحمي حقوق المهاجرين ويوفر الأمن للأشخاص الذين يعبرون الحدود من أجل الدراسة وإجراء البحوث والعمل. وتؤيد السويد وسويسرا الأمين العام في الرغبة في تعزيز دور الهجرة في جدول أعمال الأمم المتحدة، بما في ذلك إنشاء لجنة عالمية بشأن الهجرة والتنمية.

وقد شجبت الجمعية العامة بحق القرار الإسرائيلي بترحيل الرئيس عرفات. ولا بد من أن ينفذ الطرفان على حد سواء التزامهما وفقا لخريطة الطريق. ونحن نحث السلطة الفلسطينية على اتخاذ إجراء لوقف التفجيرات الانتحارية. أما عمليات القتل خارج نطاق القانون التي تقوم بها إسرائيل، فهي تتناقض مع القانون الدولي ولا بد من وقفها فورا.

ويجب أن يبذل المجتمع الدولي قصارى جهده لمساعدة الأطراف في عملية السلام. وينبغي لخريطة الطريق، كما بين جاك سترو قبل مجرد دقائق، أن تنفذ فورا بهدف إنشاء دولة فلسطينية ديمقراطية وسلمية في عام ٢٠٠٥. وينبغي إيفاد موظفي رصد ومراقبين دوليين إلى المنطقة، والسويد مستعدة للمشاركة في مثل تلك الآلية للمراقبة.

ولقد فقد سيرجيو فييرا دي ميللو والكثير من زملائه أرواحهم في عملية تفجير مقر الأمم المتحدة في بغداد قبل حوالي شهر، وهي خسارة فظيعة بالنسبة للمجتمع الدولي.

في ولايات وأنشطة جميع بعثات حفظ السلام. وينبغي أن يزداد عدد النساء في عمليات حفظ السلام على جميع المستويات. وتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وتعزيز قدرات الأمم المتحدة في هذا الميدان أمران حيويان.

إن القرار بخفض مستوى الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ أمر أساسي، لكننا لا نعمل جيدا بصورة كافية. والتقدم الذي يجري به تحقيق الهدف بطيء أكثر من اللازم. ونحن الآن بحاجة إلى آليات مالية وشراكات. وبهذه الروح، فإننا نرحب بالمبادرة التي تقدم بها رئيس جمهورية البرازيل قبل عدة أيام.

وتحتاج المساعدة الإنمائية الرسمية إلى مضاعفتها ثلاث مرات. وفي مونتييري، وافقت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية. وتقوم السويد بزيادة مساعدتها إلى ٠,٨٦ في المائة من إجمالي ناتجها الإجمالي المحلي في العام القادم. ولا بد أن تتبع التعهدات أموال نقدية حقيقية. ونحتاج إلى أن نعطي الأمم المتحدة تمويلا طويل الأجل يمكن التنبؤ به. واتفق اتفاقا تاما مع ما قاله الرئيس شيراك قبل عدة أيام: "وإلا، ستكون الأمم المتحدة منظمة تعمل على حسب الطلب". (A/58/PV.7)

والمسؤولية الرئيسية عن التنمية يتحملها كل بلد بنفسه في تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان. ولن تكون المساعدة الإنمائية الرسمية دوما سوى عنصر تكميلي، كما نعلم جميعا. والأكثر أهمية هو تعزيز قواعد للتجارة تكون منفتحة وعادلة، وتفكيك التعريفات الجمركية وتخفيض الإعانات. ونتوقع من البلدان المتقدمة النمو أن تتقدم الطريق وأن تدفع قدما بجدول أعمال الدوحة الإنمائي. وفي الواقع، لا بد من أن نعمل جميعا على تحويل النكسة التي حدثت في المفاوضات التجارية التي جرت في كانكون إلى بداية جديدة.

لقد جسد سيرجيو فييرا دي ميللو، أفضل من كثيرين غيره، قوة والتزام المجتمع الدولي في أحسن حالاته. الحكم الذاتي وإعادة بناء بلده. ويجب أن يظل التصدي للصراع استثناء وليس قاعدة.

ولا تزال الحالة في العراق قابلة للاشتعال وخطيرة. ونحن نشعر بالقلق إزاء أمن الشعب العراقي وأولئك الموجودين في العراق لتخفيف معاناته. لقد استهدفت التفجيرات بالقنابل في بغداد المقاصد التي تدافع عنها الأمم المتحدة - صون السلم والأمن الدوليين. والتفجيرات لن تجعلنا نتخلى عنها. ستبقى الأمم المتحدة في العراق. ويحتاج المجتمع الدولي إلى مشروعية الأمم المتحدة باعتبارها السلطة الوحيدة المنبثقة عنه في مساعدة الشعب العراقي على استعادة إن مستقبل الأمم المتحدة يقع الآن في أيدي الدول الأعضاء. وإذا فشلت الأمم المتحدة، فسنفشل جميعا. إن وسائل الإعلام لا تزال تتنافس على إيجاد خلافات ونزاعات في البيانات التي أدلى بها حتى الآن في مناقشة هذا العام ويشار إليها كثيرا، لكن هناك شيئا واحدا نتفق عليه جميعا. إنه الإيمان بالأمم المتحدة. والأمين العام، كوفي عنان، وراء العالم يسانده.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٠.